



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية المغربية في الفترة (2011-2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد

إشراف الأستاذ:  
حلواجي عبد الفتاح

إعداد الطالب:  
الحاج ببة

لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الاسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر "ب"	د. دوش الهادي
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد "أ"	أ. حلواجي عبد الفتاح
مناقشا	أستاذ مساعد "أ"	أ. بقاص خالد

السنة الجامعية: 2017/2016





جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية المغربية في الفترة (2011-2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد

إشراف الأستاذ:  
حلواجي عبد الفتاح

إعداد الطالب:  
الحاج ببة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. دوش الهادي	أ.دكتور محاضر "ب"	رئيسا
أ.حلواجي عبد الفتاح	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
أ.بقاخ خالد	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

إلى

الوالدين الكريمين أمي وأبي (عبد الله، أم السعد) أطال الله عمرهما وحسن عملهما

إلى زوجتي الكريمة ورفيقة دربي وأولادي رعاهم الله و حفظهم

إلى كل العائلة

إلى أستاذتنا المحترمين الذين نكن لهم كل التقدير وجميل العرفان

وعلى رأسهم فضيلة الأستاذ حلواجي عبد الفتاح

وأخص بالذكر الصديق العزيز الأستاذ بقاص خالد

و طالب دكتوراه الأستاذ حمادو عبد الله الذي طالما كان مددا وعونا لي

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر

تخصص علوم سياسية

أهديكم جميعا ثمرة عملي

# شكرو عرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الموجه والمرشد والمعين الذي رافقنا طيلة مدة الدراسة الأستاذ المشرف رعاه الله وحفظه.

إلى كل الأساتذة الكرام رفع الله قدرهم و أنار دربهم والذين رافقونا طيلة الفترة الدراسية وقدموا لنا يد العون وحسن التوجيه و المرافقة

إلى كل زملاء الدراسة إخواننا وأخواتنا الطلبة وفقهم الله جميعا

إلى كل من قدم لنا كلمة طيبة من بعيد وقريب وفقكم الله لخير الأعمال

# مقدمة

## تمهيد:

عرفت النظم السياسية العربية في الآونة الأخيرة تحولات لبنية النظام السياسي، هذه التحولات مست الإطّار القانوني والدستوري، ونظرا للترهل الذي طبع الحياة السياسية في هذه البلدان شمل الميادين الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها وتظهر على حياة ويوميات المواطنين في ضعف الخدمات واستشراء لظاهرة الفساد والقمع البوليسي وانتهاك لحقوق الإنسان، هذه المسائل عجلت باحتجاجات على ما ألت إليه الأوضاع مطالبين بضرورة تجسيد أرضية إصلاحات سياسية ودستورية عميقة، لذا كان الحراك العربي في عدة أقطار عربية، على غرار المملكة المغربية باعتبارها جزءا من الجغرافيا السياسية والعربية خلال سنتي 2010 - 2011 والتي لم تسلم هي الأخرى من موجة الحراك العربي بالرغم من تبنيتها سالفًا لمسلسل إصلاحات دستورية، إلا أن واقع الحال أندر بحراك وغلان تبنته هيئات حزبية وشعبية، فسياسية الإقصاء والتهميش التي تعاني منها شرائح المجتمع بتعقيدهات وإيديولوجياته وتكويناته، مستخدمين وسائل الإتصال الحديثة كوسيلة للتواصل فيما بينهم، هذه الحركات والتنظيمات الشبانية رافعت على محاربة الفساد، رغم التجاذب بين مؤيد ومعارض لمطالب الحركة المنادية بإصلاحات ومراجعة دستورية، الأمر الذي تعاملت معه المؤسسة الملكية بمرونة شديدة فيما بعد، كمشروع لإصلاحات سياسية ودستورية سابقة من نوعها استجابة لمطالب الجبهة الاجتماعية، هذه الأخيرة كانت على صفيح ساخن توشك أن تولد حالة من القلاقل والغلان الداخلي، حيث سارعت المؤسسة الملكية لتبني مشروع إصلاحات سياسية ودستورية سابقة لأوانها أقرها الاستفتاء الشعبي بدعمه وتأييده للإصلاحات السياسية والدستورية ليولد دستور 2011 كدستور ليس كسابقه من عمر الدساتير المغربية، وباعتبارها أرقى التشريعات وضامنا وضابطا، أوردت تعديلات دستورية تتعلق أساسا بمؤسسة الملك وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى وكان لمسألة الحقوق والحريات نصيب فيها، فكانت لهذه التعديلات الدستورية أثر على مسألة علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة وتعيينها ومبدأ ترانبية السلطة في العلاقة بينهما، في إطارها السياسي والمؤسساتي بما لها من صلاحيات واختصاصات، وباعتبار الملك راع للجهاز التنفيذي فكل المسائل الإستراتيجية حكرا على مؤسسة الملك وسلطاته ودوره في المستجدات والمتغيرات على طبيعة هذه العلاقة .

## أولاً- أهمية الموضوع:

تعتبر التجربة المغربية كتجربة فريدة من نوعها على غرار عديد الدول من العواصم العربية والغربية تتبنى نظام الملكية البرلمانية من خلال مختلف تطبيقاتها، فالملك في بعضها يسود ويحكم وبعضها الآخر يسود ولا يحكم، ونظرا لأهمية الدراسة من الجانبين العلمي والعملية؛ فمن الناحية العلمية: فهي المساهمة ولو بالقدر القليل إثراء البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية، ومحاولة التعرف على طبيعة وشكل النظام السياسي في المملكة المغربية.

أما من الناحية العملية: هي محاولة تحليل مقارنة التجربة المغربية الإصلاحية زمنية خاصة منذ تبني إصلاحات سنة 2011، والتي مست مؤسسة الملك ومنح صلاحيات الحكومة بصفة خاصة، هذا المجال من الإصلاحات السياسية والدستورية على اعتبار أن الدستور ضامن وضابط ستكون محور دراستنا مرتكزا على أهم ما جاء في دستور 2011 في سبيل التوصل إلى مدى نجاعة هذه الإصلاحات على طبيعة علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة في المغرب، وتكمن أهمية التجربة المغربية في دور الهيئة التنفيذية في القيام برعاية شؤون الحكم والدولة ورسم سياستها الوطنية والدولية، حيث حضي حزب العدالة والتنمية كحزب إسلامي قيادة الحكومة كتجربة سابقة من نوعها في الحياة السياسية المغربية وفقا لنتائج الاستحقاق الانتخابي المكفول دستوريا بموجب الدستور الجديد، وعليه تصبوا هذه الدراسة إلى استطلاع واقع المؤسسة الملكية المغربية من خلال التطرق إلى طبيعة المؤسسة الملكية المغربية ومصدر الشرعية التي يستند عليها والمكانة السياسية والدستورية التي يحظى بها شخص الملك وسموه على باقي المؤسسات، وعلاقة هذه المؤسسة مع الحكومة المغربية خاصة بعد الإصلاح والتعديل الدستوري لسنة 2011.

## ثانيا- أهداف الدراسة:

- رصد لمداول المؤسسة الملكية وصلاحياتها واختصاصاتها.
- الوقوف على مبررات حزمة الإصلاحات السياسية والدستورية الواردة في دستور 2011 فيما يخص المؤسسة الملكية والحكومة المغربية ولمستجد في هذا الدستور والمتغير فيه.
- التوصل إلى حدود العلاقة بين مؤسسة الملك والحكومة بعد إصلاحات سنة 2011 وأثرها إلى غاية سنة 2016.

### ثالثا-مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اهتمام ورغبة الباحث والتي تشده لموضوع ما لنوعين من المبررات والدوافع وأسباب متعلقة باعتبار ذاتية، قد تكون في مجال تخصصه أو كموضوع يفرض نفسه على الباحث لاكتشاف الحقائق والتوسع فيها، وأخرى موضوعية متعلقة بواقع معاش لكثرة المعلومات العلمية أو محل اهتمام أكاديمي حول هذا الموضوع، ومن هنا يمكن تلخيصها كالآتي:

#### أ- المبررات الموضوعية:

إن موضوع الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب لسنة 2011 حظي بالتحليل والدراسة من قبل الأكاديميين ورجال السياسة وحقل النظم السياسية المقارنة، وأيضا فقهاء القانون الدستوري في هذا المجال الى تبني الإطار القانوني والدستوري في تحليل الهندسة الدستورية المغربية، كما أن موضوع الأحداث السياسية المغربية من مواضيع الساعة المثار حولها نقاش مفتوح.

#### ب- المبررات الذاتية

إن الاهتمام الشخصي لموضوع التجربة المغربية بصفة خاصة نظرا للخصوصية التجربة في حد ذاتها وميلي الشخصي على التعرف على جوهر وحقيقة المؤسسة الملكية المغربية.

#### رابعا- الدراسات السابقة :

حضيت التجربة الدستورية المغربية بالتحليل والدراسة من قبل المفكرين والساسة خاصة بعد الحراك العربي، ونظرا للتطورات السياسية التي عرفت المغرب منذ إقرار الإصلاح الدستوري مع دستور 2011 تناولت دراسات مختلفة متغير من متغيرات الدراسة نذكر من هذه الدراسات والمؤلفات منها:

كتاب ل: سعد الدين العثماني، ومجموعة باحثين تحت عنوان: تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، والصادر عن دار الكتب القطرية 2015 تطرقت الدراسة الى الظروف المؤدية للإصلاحات السياسية والدستورية التي أوردها دستور المغرب لسنة 2011 وأهم مضامين هذه الإصلاحات الدستورية التي تزامنت مع الربيع العربي أو الحراك العربي، ولنتائج المترتبة عن

هذه الإصلاحات على المكونات العامة في الدولة في بناها المؤسسي أو السياسي أو الاجتماعي.

-أيضا من ضمن أدبيات الدراسة مذكرة ماجستير للطالبة غربية صونيا وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص نظم سياسة مقارنة وحوكمة تحت عنوان: الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية - دراسة للنظام السياسي المغربي وتم اعتمادها كمرجع وهي دراسة اهتمت بمسألة وتجربة الإصلاح الديمقراطي في المغرب والتي تتقاطع مع محور بحثنا في عدة جوانب تتعلق بالإصلاحات السياسية والدستورية.

-كما حظي الدستور المغربي لقراءات أكاديمية من خلال ورشات الملتقيات العلمية التي أحتضنها السرح والفضاء الجامعي والذي تضمن مداخلة حول الإصلاح الدستوري في المغرب من احتضان جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي بكلية الحقوق والعلوم السياسية للملتقى الدولي حول الدساتير المغربية سنة 2016 .

#### خامسا- إشكالية الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول حدود علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية في التجربة السياسية المغربية، ومن هذا المنطلق تكون إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية والتعديل الدستوري في المملكة المغربية على طبيعة علاقة المؤسسة الملكية والحكومة خلال 2011-2016؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

01/- ماهي شرعية و المكانة السياسية والدستورية للمؤسسة الملكية ؟

02/- ماهي الإصلاحات السياسية والدستورية التي أوردها دستور 2011 فيما يتعلق بالمؤسسة الملكية وعلى الوجود القانوني للحكومة؟

03/- ما هي مظاهر ونتائج التداخل والاستقلالية في علاقة الحكومة بالملك ؟

سادسا- فرضيات الدراسة :

وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية:

-إن العلاقة التي ترتبط بين المؤسسة الملكية والحكومة بالمغرب تتحدد بمدى استقلالية السلطات السياسية فيما بينهما.

- تتمتع المؤسسة الملكية بشرعية ومكانة سياسية ودستورية متوارثة تاريخيا.

-لم يكفل دستور 2011 أي إصلاحات سياسية ودستورية على علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية بإعتبارها سلطة وراثية للعائلة الملكية.

- تعتبر إستقلالية الحكومة عم مؤسسة الملك إستقلالية مقيدة لأنها خاضعة للسلطة الملكية.

#### سابعا- المناهج والإقترابات المعتمدة في الدراسة:

المنهج هو الطريق الذي يسلكه كل باحث في مشروع بحثه للتوصل إلى حقائق يريدتها، وفي بحثنا هذا تم اعتماد المناهج والإقترابات التالية:

\***المنهج التاريخي:** المنهج التاريخي هو المنهج الذي يستخدمه الباحثون لمعرفة الأحداث التي جرت في الماضي، وهذا من أجل الحصول على المعرفة عن طريق الماضي بقصد تحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، لأننا لا يمكن أن نفهم الحاضر دون ماض ولأن نستقرأ المستقبل دون أخذ الحاضر بالحسبان.

هذا المنهج تم اعتماده من خلال دراسة الشق التاريخي بغرض التعريف بدولة المغرب وتموقعها الجغرافي، ونظرا للأهمية التاريخية التي تتجلى في الإرث الحضاري والإسلامي كمكون ومؤثر في طبيعة النظام السياسي في المملكة المغربية، نظرا لهذا الرصيد التاريخي والإرث الحضاري.

\***المنهج الوصفي التحليلي:** هو طريقة من طرق الوصف والتحليل والتفسير بشكل علمي من أجل الوصول إلى أغراض محددة سواء تعلق بحالة اجتماعية أو غيرها لدارسة ظاهرة من الظواهر، وأيضا يعتبر طريقة لدراسة الظاهرة وتوصيفها كليا بجمع المعلومات بطريقة مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها لدراسة دقيقة.

تم استخدام هذا المنهج بغرض تمكين الدراسة وصفيًا بتحليلها وتقييمها وإيجاد العلاقة بين المؤسسة الملكية والحكومة المغربية من خلال المتغير والمستجد في هاتين المؤسستين الرسميتين.

#### \*المقترح القانوني المؤسساتي:

اعتمدنا المقترح القانوني من خلال دراسة الجوانب الدستورية الواردة في فصول وأبواب الدستور المغربي الجديد في شقه المتعلق بصلاحيات المؤسسة الملكية وصلاحيات الحكومة بدأ من تشكيلها وتكوينها والعلاقات الوظيفية بين المؤسستين.

## ثامنا - حدود الدراسة:

### أ- الحدود المكانية:

كون الدراسة تتعلق بدولة المغرب وهي دولة تقع أقصى شرق المغرب العربي في شمال إفريقيا تتقاسم الحدود الإقليمية بين الجزائر شرقا، والصحراء الغربية جنوبا، والمحيط الأطلسي غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا، وبتعداد 34 مليون نسمة، من سكان خليط بين العرب والبربر.

### ب- الحدود الزمانية:

ترتكز الدراسة على الفترة الممتدة بين سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 والتي تميزت ووراكبت حراك عربي غير مسبوق في الإنتقال الديمقراطي بعدما عصفت رياح التغيير أو ما تعارف عليه بالثورات العربية في مصر، وليبيا، وتونس.. لكن في المغرب كان هناك إستباق ملكي لمباشرة إصلاحات دستورية لكفالة مطالب كانت بيئتها اجتماعية لتتطور أكثر من ذلك لتحقيق مطالب سياسية، مع تطور الحراك من حراك شعبي إلى حراك رسمي تبنته خطابات أحزاب سياسية الأمر الذي منح بيئة للتنافس السياسي، لكن من ضمن الأحزاب السياسية كان لحزب العدالة والتنمية الريادة بفوزه بقيادة الحكومة وهي سابقة في التاريخ السياسي للمغرب كيف تأقلمت التيارات السدة في تصدر المشهد السياسي في المغرب وعلى الوجود القانوني للحكومة الأمر الذي سنحاول إبرازه ضمن مضمون بحثنا، وكيف كان تعاملت مؤسسة الملك مع الحكومة.

### تاسعا- هيكلية الدراسة:

من أجل تتبع ومعالجة هذا الموضوع، تم تقسيم الدراسة وفقا لخطة المباحث كما يلي : بعد المقدمة تطرقنا في الفصل الأول إلى الدراسة المفاهيمية للمؤسسة الملكية والحكومة المغربية من خلال لمحة تاريخية عن المغرب، ثم التطرق من خلالها إلى التعريف بدولة المغرب، ففي المبحث الأول تناولنا نبذة تعريفية عن المملكة المغربية من أجل معرفة الأهمية الجغرافية والتاريخية والحضارية التي تزخر بها المملكة إضافة الى التطرق الى الوضع السياسي والاقتصادي والسوسيولوجي بها، وباعتبار أن المملكة المغربية تتبنى الملكية البرلمانية الدستورية كما تطرقنا من خلال المطلب الثاني إلى المراحل وأهم المحطات التاريخية التي ساهمت في تكوين وبناء الدولة منذ الاستقلال إلى غاية إقرار آخر تعديل دستور لسنة 2011.

تطرقنا في المبحث الثاني إلى دراسة للنظام السياسي في المغرب من خلال التعريف بمؤسساته الرسمية، وباعتبار أن المؤسسة الملكية تعد قطب الرchy في النظام تم التركيز عليها من

خلال التعريف بالمكانة السامية التي تحظى بها والكفالة الدستورية التي حضيت بها هذه المؤسسة، وكيف أتسمت صلاحيات هذه المؤسسة في ظل نظام ملكي انتقل من ملكية رئاسية إلى ملكية برلمانية عززت فيها الحكومة والوزير الأول أصبح أوفر سلطة من ذي قبل. أما في المبحث الثالث ناولنا من خلاله المؤسسة الملكية والحكومة المغربية قراءة كرنولوجية سياسية كان الغرض من ذلك الوقوف على الأهمية الدستورية لدستور 2011 من خلال مقارنة ضمنية للدساتير السالفة التي عرفها المغرب لنصل إلى جوهر الحقيقة إلى هل فعلا حقق دستور سنة 2011 مبتغى التوجه الديمقراطي؛ أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية تبرز مختلف الجوانب التي يشملها الإصلاحات السياسية الدستورية كان تحت عنوان: محددات علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية في ظل الإصلاحات الدستورية والسياسة تم تحديد الإطار الزمني والمكاني من ما بعد فترة 2011، وهي مرحلة التي حصل فيها تغييرات إقليمية عربية بالنسبة للنظم السياسية العربية، وداخليا القلاقل الداخلية التي عرفها المغرب وانتهت إلى إقرار دستور سنة 2011 بما حمله من مستجدات، تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى مبررات الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011، ثم تطرقنا في المطلب الأول إلى مبررات الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011، أما في ضمن المطلب الثاني تطرقنا إلى مضمون هذه الإصلاحات السياسية والدستورية في لرصد لأثر هذه الإصلاحات السياسية والدستورية على العلاقة بين الحكومة والمؤسسة الملكية، من الناحية الشكلية ومن ناحية المضمون وعلى علاقاتها بالمؤسسات الرسمية الأخرى، ثم تناولنا ضمن المبحث الثالث لمحددات هذه العلاقة من خلال تمظهر هذه الإصلاحات على المؤسستين وهذا لرصد لمظاهر التداخل وحدود الاستقلال من جانب دود الصلاحيات والمهام، وأيضا كيف أسفرت العملية الانتخابية باستحقاق حزب العدالة والتنمية قيادة الحكومة كفاعل طارئ كحزب إسلامي حصد غالبية مقاعد الغرفة التشريعية وبالتالي كفه التعديل الدستوري لسنة 2011 أحقية تشكيل الحكومة المغربية . وهو ما سيتم عرضه في بحثنا هذا وما توفيقنا إلا بالله.

#### عاشرا-صعوبات الدراسة:

أثناء محاولتنا لإعداد الموضوع محل الدراسة إعتارتنا صعوبات حالت دون أن نفي الدراسة حقها لولا توجيهات الأساتذة ومن أهمها شح المكتبة من كتب حديثة تطرح موضوع دراستنا عدا التقارير والمجلات الدورية وما تضمنته من مواضيع تتعلق بموضوع البحث هذا من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة الإبقاء على الظاهرة المدروسة كون أن الدراسة تتقاطع مع بقية العلوم كعلم الاجتماع السياسي، القانون الدستوري، العلوم الدينية....الخ، نهايك عن تحيز الكتابات.

## الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسة الملكية والحكومة في المغرب

## تمهيد

قبل الخوض في ثنايا الموضوع ارتأت الدراسة إلى التعريف بالمغرب نظرا للأهمية الجيوسياسية التي يحظى بها وهذا ضمن حيثيات المبحث الأول والذي من خلاله نحاول تقديم لمحة تاريخية عن المغرب ضمن مطلب أول؛ بينما تتطرق الدراسة إلى إبراز المراحل الكبرى لبناء المغرب ضمن مطلب ثاني.

## المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المملكة المغربية

تحظى المملكة المغربية بإرث تاريخي وحضاري ميزها عن بقية النظم الملكية الأخرى العربية والغربية التي تتبنى النظام الملكي بما لها من خصوصيات حضارية وجيوسياسية الأمر الذي إستقطب الباحثين والكتاب لدراستها.

## المطلب الأول: التعريف بالمملكة المغربية

تقع المملكة المغربية في أقصى غربي شمال أفريقيا عاصمتها الرباط وأكبر مدنها الدار البيضاء التي تعتبر العاصمة الاقتصادية، ومن أهم المدن: فاس، مراكش، مكناس، طنجة، أغادير، تطوان، وجدة. تطل المغرب على البحر المتوسط شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً يتوسطهما مضيق جبل طارق؛ تحدها شرقاً الجزائر وجنوباً موريتانيا<sup>1</sup>.

المغرب عضو في جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام 1969؛ المنظمة الدولية للفرانكفونية منذ سنة 1981، مجموعة الحوار المتوسطي منذ عام 1995، ومجموعة سبعة وسبعون منذ عام 2003، منظمة حلف شمال الأطلسي كحليف رئيس خارجي، منذ سنة 2004 ثم الاتحاد من أجل المتوسط. والمغرب هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي ليست عضواً في الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية والتي انسحب منها المغرب عام 1984؛ بسبب رفضها الاعتراف بسيادته على الصحراء المغربية، بيد أن لها مكاناً خاصاً في الاتحاد بالاستفادة من الخدمات التي تتيحها دول الاتحاد، كمجموعة البنك الأفريقي للتنمية، بل أن المفوضين المغاربة يشاركون وظائف مهمة في الاتحاد.

<sup>1</sup> موقع المملكة المغربية أطلع عليه عبر الموقع الإلكتروني

http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=698 بتاريخ 2016/03/18

يرجع أصل تسمية المغرب إلى العرب القدماء، إذ يعني الاسم مكان غروب الشمس؛ إذ أنهم اعتقدوا عندها أن الشمس تغرب في تلك الناحية من العالم. دخل العرب المسلمون المغرب أثناء فتح شمال أفريقيا. كان المؤرخون العرب في القرون الوسطى يستعملون لفظ "المغرب" للدلالة على جميع المناطق التي تُشكل المغرب العربي حالياً أي تونس والجزائر والمغرب، وكانوا يقسمون هذه المناطق إلى 3 أقاليم: المغرب الأدنى، أي تونس؛ المغرب الأوسط، أي الجزائر؛ والمغرب الأقصى، أو المملكة المغربية الحالية كان الاسم اللاتيني المستخدم في العصور الوسطى هو مُرك (باللاتينية: Morroch) وهو تصحيف اسم "مراكش" عاصمة المرابطين. يستعمل الأتراك كلمة "فاس - Fas" نسبة إلى عاصمة المغرب القديمة مدينة فاس أو مملكة فاس بينما يستعمل الإيرانيون كلمة "مراكش" نسبة إلى مملكة مراكش. قديماً أطلق اللاتينيون تسمية "مملكة موريطانيا" على المغرب وتعني بلاد المورو وكانت تجمع المغرب وأجزاء من الجزائر وبلاد شنقيط، أصبحت هذه التسمية تتطرق حالياً على إلى دولة موريتانيا. سنة 1956 اعتمد دستور المغرب التسمية الرسمية الحالية "المملكة المغربية"، وبعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، شرع في بناء دولة حديثة تسائر متطلبات العصر<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المراحل الكبرى لبناء المملكة المغربية

أردنا من خلال بحثنا هذا الإشارة إلى المراحل التي مرت بها لبناء الدولة وهي أربعة مراحل وكل مرحلة تخللتها عمليات تحديث، والتي سيأتي تبيانها وكلها ساهمت في تطور المملكة المغربية من حال إلى حال إلى جانب الإصلاح السياسي والدستوري على فترات وهذه المراحل هي:

#### (أ) - مرحلة 1956 - 1961: وضع أسس بناء الدولة الحديثة

1-/الإرهاصات الأولى لنظام حكم الدولة المغربية: بين خطاب العرش لسنة 1955 نوع النظام السياسي الذي ستتبناه الدولة المغربية بعد الاستقلال، والذي يتمثل في نظام ديمقراطي في

1 حدود المغرب الجغرافية متوفر عبر الرابط

أطلع عليه بتاريخ 2018/03/18 hùfu-Hrieff, Alexis, « morocco current issues ».from

إطار ملكية دستورية تقوم على مبدأ الانتخاب وفصل السلط وكذا الاعتراف بالحريات الفردية والجماعية لترسيخ الديمقراطية، وضعت مجموعة من القوانين: قانون الحريات العامة (نوفمبر 1958) - قانون الانتخابات - القانون الأساسي للمملكة ( جوان 1961 )

## -2- مظاهر تحديث الدولة المغربية :

- سياسيا وإداريا: تكوين أول حكومة مغربية، وتقسيم البلاد إلى عمالات وأقاليم وجهات.
- إقتصاديا: إقامة نظام جمركي وخلق وزارة للمالية وتأسيس عدة بنوك على رأسها بنك المغرب .

- قضائيا: خلق محاكم حديثة، وتأسيس المجلس الأعلى للقضاء.

- عسكريا: تشكيل القوات المسلحة الملكية .

(ب)-مرحلة 1961-1975: إرساء النظام الديمقراطي والبناء الاقتصادي والاجتماعي.

### ب-1 . خطوات النظام الدستوري وترسيخ سيادة الدولة :

دخل المغرب المرحلة الدستورية بالتصويت على أول دستور للمملكة سنة 1962، الذي رسخ نظام الملكية الدستورية ولدواعي خاصة بالتطور السياسي للبلاد تم تعديله سنة 1970 و1972، حيث تم إقرار إمارة المؤمنين وتعزيز سلطات الملك.

عمل المغرب على تكريس السيادة المغربية، باعتبارها من أهم مقومات الدولة، بمطالبته بجلاء القوات الأجنبية من القواعد المغربية، وذلك ما تم بالفعل ما بين سنتي 1961 و1963<sup>1</sup>.

### ب-2 مظاهر البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة المغربية :

اقتصاديا واجتماعيا: اختار المغرب التوجه الليبرالي، لكن مع لعبت الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد من خلال تنظيم هو توجيهه، ونظرا لغياب الرأسمال الأجنبي وضعف الاستثمارات المحلية ازدادت الاستثمارات العمومية، كما تم تشجيع الخواص المغاربة من خلال قرار مغربة الاقتصاد الوطني لسنة 1973. نهجت الدولة خلال هذه الفترة أيضا « سياسة المخططات الاقتصادية»، التي وضعت لها أهداف محددة ومتنوعة، لكن التوجه العام للسياسة الاقتصادية يبقى هو إعطاء الأولوية للقطاع لفلاحي.

<sup>1</sup> المرجع السابق.

## ج /- مرحلة 1975 - 1992 : تفعيل البناء الديمقراطي والاقتصادي:

ج-1/- تدعيم الديمقراطية المحلية: بعد سنة 1975 عملت الدولة على تفعيل الديمقراطية المحلية بالحد من وصاية الإدارة المركزية وإعطاء صلاحيات استشارية للمجالس المحلية والإقليمية والجهوية، وذلك بإصدار ظهير التنظيم الجماعي 1976.

- لترسيخ الديمقراطية المحلية وتعميم فكرة اللامركزية عقدت مجموعة من المناظرات الوطنية حول الجماعات المحلية ابتداء من سنة 1977.

ج-2/- إصلاح الاقتصاد الوطني: لتجاوز بعض المشاكل التي عرفها الاقتصاد المغربي بسبب ازدياد المديونية الخارجية وارتفاع أسعار البترول وانخفاض مبيعات الفوسفات، سنت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية مست القطاع الضريبي بتحديثه وتبسيطه، وتحرير التجارة الخارجية بإحداث نظام تجاري حر وإصدار قانون للصادرات، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات والشروع في سياسة الخصخصة .

د/- مرحلة ما بعد 1992: ترسيخ دولة الحق والقانون خلال العهد الجديد .

## د-1/ مقومات تدعيم دولة الحق والقانون :

عملت الدولة خلال هذه المرحلة على تدعيم دولة الحق والقانون، عن طريق تطبيق مجموعة من الإصلاحات الديمقراطية، شملت الإصلاحات الدستورية لسنة 1992 و1996، حيث تقوى مركز الوزير الأول وتم إحداث غرفتي البرلمان وتدعيم اللامركزية والديمقراطية المحلية.

أعيدت هيكلية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإحداث ديوان المظالم وإصلاح القضاء... إضافة إلى تغييرات جديدة شملت قانون الجمعيات، مدونة الشغل، كما تمت المصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتدعيم اللامركزية والديمقراطية المحلية .

## د-2/ الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية:

عرفت هذه المرحلة اهتماما خاصا بالاقتصاد والمجتمع، بنهج سياسة التضامن الاجتماعي وتفعيل دور المجتمع المدني وإنعاش النمو الاقتصادي والنهوض بالعالم القروي وتأهيل الموارد البشرية، وذلك بإتباع مجموعة من الآليات:

\* **على المستوى الاجتماعي:** إحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن، إحداث صندوق التنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر.

\* **على المستوى الاقتصادي:** سن قوانين الاستثمار، إحداث صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذن من كل ما سبق ذكره نجد أن المملكة المغربية قد خطت عدة خطوات قصد تقوية دعائم النظام السياسي من خلال جملة الإصلاحات التي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية، وعرفت فترة التسعينيات صراع حول السلطة بين الحركة الوطنية الديمقراطية والملك الحسن الثاني وشكلت حكومة التناوب بقيادة المعارضة. هذا المسلسل من الإصلاحات شمل إضافة إلى المصالحة الشعبية فبعد وفاة الملك محمد الحسن الثاني عمد خليفته الملك محمد الخامس إلى مواصلة مسار الإصلاح بما فيه فتح ملف انتهاكات حقوق الإنسان، فكانت هيئة الإنصاف والمصالحة (وهي هيئة غير قضائية ترمي لتسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ استقلال البلد إلى غاية وفاة الملك الحسن الثاني)<sup>1</sup> وجلسات الاستماع إلى الضحايا جبرا للضرر وأحد التدابير لإرساء العدالة الانتقالية، والتي حسبت للمغرب خطوة تاريخية في التكفير عن مظلوميته الداخليين (المواطنين المغاربة) إلا أن للمغاربة لا يزال يطالب بتطبيق إصلاحات جوهرية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تبناها من خلال حركة 20 فبراير المغربية كحركة اجتماعية طالبت بإصلاحات سياسية واجتماعية والتي من خلالها عمل الملك المغربي على صياغة دستور للبلاد في سنة 2011 اعتبر مهدا لإصلاحات ديمقراطية على خلاف الإصلاحات التي سبقت الحياة الدستورية المغربية منذ استقلال البلد إلى غاية سنة 2011 فترة التحول الديمقراطي على غرار رياح الثورات العربية التي أسقطت نظما سياسية، إلا خطوة الإصلاحات المغربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبخاصة السياسية ومدى تأثيرها على أداء الجهاز الحكومي باعتبار أن الحكومة جهاز تنفيذ وأساس تنفيذ السياسات العامة.

<sup>1</sup> رشيد الإدريسي، "التحول الديمقراطي في المغرب: نحو معالجة مؤسساتية لحقوق الإنسان"، مجلة المغرب الموحد، العدد 11، فيفري 2011، ص41.

## المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في المغرب

حتى يتسنى لنا الوقوف على طبيعة المؤسسات السياسية في المملكة المغربية لابد من دراسة النظام السياسي في المغرب؛ من خلال دراسة أهم مؤسسة وهي المؤسسة الملكية باعتبارها القلب النابض ومركز الثقل في النظام السياسي وكيف تتم عملية صنع ورسم السياسات الوطنية من خلال دور الحكومة كجهاز تنفيذ. وعليه سنتناول النظام السياسي المغربي من زاويتين أساسيتين من خلال مطلبين؛ نحاول رصد طبيعة النظام السياسي للمغرب ضمن المطلب الأول، أما المطلب الثاني نحاول الوقوف على المؤسسات السياسية في المغرب، وهذا بالتركيز على الحكومة كمؤسسة تنفيذية.

## المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي

قبل تناول طبيعة النظام السياسي في المغرب، وجب الإشارة إلى أن مدلول كلمة نظام نقيض الفوضى كحالة وعكس العشوائية عند الاختيار ضمن البدائل من الجانب اللغوي<sup>1</sup>، والنظام السياسي كمفهوم اجتهد الأكاديميون من رجال السياسة والقانون إلى محاولة ضبط مفهوم النظام السياسي كل حسب البراديقم أو الإطار المعرفي الذي ينظر من خلاله الباحث. وعليه سنتطرق في البداية إلى المعنى الإصلاحي لمعنى النظام السياسي ضمن مطلب أول، وسنحاول ضمن مطلب ثاني لتبيان طبيعة النظام السياسي الذي تتبناه المملكة المغربية من النظم السياسية العربية خصوصا التي تأخذ بالملكية الدستورية اختلافا عن الأنظمة السياسية الملكية الأخرى.

تعددت القراءات السياسية لمفهوم النظام السياسي كل حسب الإطار الذي ينظر إليه الأكاديميون المختصون في الحقل السياسي فمن ضمنهم يرى دافيد إيستون على أن النظام السياسي مجموع التفاعلات والأدوار التي تتعلق بتوزيع السلطوي للقيم، وعلى هذا فإن عملية توزيع القيم المادية والمعنوية ذات القيمة المرتفعة بمعنى من يحصل على ماذا؟ تعد الخاصية الرئيسية للنظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات، من جهة يرى هارد لازويل أن النظام السياسي هو الذي يحدد من يحصل على ماذا؟ ومتى وكيف؟ أما قراءة كارل دوتش للنظام السياسي اعتبر أن

<sup>1</sup> جرایة الصادق، "المقاربات والمدخل النظرية للنظم السياسية المقارنة"، (محاضرات غير منشورة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد)، الوادي :جامعة حمه لخضر ، كلية الحقوق والعلوم الساسية، 2015/ 2016، ص 3.

النظام السياسي ميكانيزم محرك ومتحكم في شعبية الدولة، وعلى هذا الأساس تبنت مختلف الاتجاهات السياسية ولاسيما الإتجاه الوظيفي بأن النظام السياسي يتمتع بخاصية الإكراه المشروع للقوة، أما الإتجاه البنائي فيركز على مكونات النظام السياسي ويرى مؤيدو هذا الإتجاه بأنه مجموع المؤسسات والمنظمات السياسية، والتي تنظم علاقات هذه المؤسسات بالقواعد والمعايير السياسية التي تحكم قيامها بوظائفها في المجتمع. أما إتجاه آخر فيرى أن النظم السياسي فيتميز بميزتين أساسيتين وهما: التميز الأول وهو أن النظام السياسي مجموعة عناصر ذات الاعتماد المتبادل، والتميز الثاني يركز على حدود النظام من خلال تركيزه على البيئتين الداخلية والخارجية التي يتعامل معها النظام من خلال مدخلات وخرجات للنظام وتغذية رجعية وأعطو تصورا على عمل النظام وحركيته.

ومن خلال هذا الإيجاز السابق ذكره يتبين لنا أن النظام السياسي محل إهتمام الأكاديميون في الحقل السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن النظام السياسي يعتبر نظام كلي من نظام اجتماعي يختلف فقط في درجة تحيز النظام كما سبق كما تم التعرض له أنفا. كما أنه أنماط متداخلة والمتشابكة لصنع القرار السياسي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: النظام السياسي في المغرب

النظام السياسي في المغرب مجموعة القواعد والأجهزة المتناسكة التي تحدد هيكل نظام الحكم بالمغرب والمؤسسات العاملة فيه وطريقة ممارسة السلطة، إضافة إلى غايات النظام وأهدافه والتي تتدخل في صياغة شكل النظام واليات عمله وأجهزته. فنظام الحكم في المغرب يأخذ بنظام الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية وفق ما أقرته النصوص الدستورية واستقرت عليه، فمن خلال قراءتنا للوثيقة الدستورية المغربية تشير لنا بأن نظام الحكم في المغرب نظام ملكية دستورية في فصله الأول: "أن نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية وإحتتماعية".<sup>2</sup> يثار الحديث بهذا الصدد حول طبيعة عمل المؤسسات الرسمية السياسية

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: الأزريطية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 346.

<sup>2</sup> المملكة المغربية، الدستور المغربي الصادر سنة 2011، ظهر شريف 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الفصل 01

الدستورية ومكانة مبدأ فصل السلط في المغرب والتي سنأتي على تناولها وكيف نظر الدستور المغربي إلى هذه المسألة وخصوصا من خلال تناول أهم جهاز في الدولة- مؤسسة الملك الضامن، والدستور الضابط، و الحكومة كجهاز تنفيذ وأهم شي جاء أورده هذا الدستور حدود الصلاحيات والعلاقة بين الملك ورئيس الحكومة (الوزير الأول).

إن الملفت للانتباه ومن خلال دراستنا الأكاديمية هذه حاولنا استقراء النظام السياسي للمغرب من خلال المراجعات الدستورية السالفة ووجه الفرق بينها وبين الدستور الصادر سنة 2011، وما تم إقراره من تعديلات مست مؤسسة الملك والحكومة، من خلال التحليل الدستوري نجد أن المراجعة الدستورية التي أقرها ملك المغرب ندرك أن هناك انتقالا سلسا نحو الانتقال الديمقراطي من افتراض على أن الملك متدخل في جميع مراحل صنع وإتخاذ القرار وفي واجهة كل حدث، من خلال إشراك المشهد الحزبي وتقوية دورها بعدما كانت الحياة الحزبية طيلة الأربع عشر سنة في حالة وهن، ولكن مع تنظيم المجال الحزبي قانونا من قانون عادي إلى قانون تنظيمي وهذا ما جسده الدستور من خلال الفصل السابع الذي نص: " تعمل الأحزاب على تأطير المواطنين و المواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية ، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية .."<sup>1</sup> هنا نجد أن الهندسة الدستورية للدستور المغربي الصادر في جوان 2011، كان تحولا نوعيا في النظام السياسي من نظام ملكية رئاسية إلى ملكية برلمانية (يعزز دور البرلمان من حيث الأدوار التي يلعبها هذا من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة تكوين هذه الهيئة في حد ذاتها)، وهو ما سيأتي على تبيان وتفصيله لاحقا باعتباره سابقة للمشهد السياسي في المغرب ومطلبا ملحا على أكثر من صعيد.

الحياة الدستورية المغربية منذ استقلال المملكة المغربية سنة 1956 عرف إقرار دساتير اعتبرت مهد لإصلاحات سياسة ودستورية والتي كان آخرها إقرار الدستور المغربي لسنة 2011، هذه المرحلة لم تكن وليدة الصدفة في التاريخ السياسي للملكة المغربية، نظرا للظروف المحيطة من البيئة الخارجية (الحراك العربي) والبيئة الداخلية (مطالب الجبهة الاجتماعية من الناشطين أضف إلى الفاعلين الرسميين والغير الرسميين) ودورهم كمدخل للتغيير السياسي والدستوري، كان

<sup>1</sup> المملكة المغربية، الدستور المغربي الصادر سنة 2011، مرجع سابق، الفصل 07.

من تبعاته تحول من نظام ملكي في شكل رئاسي إلى ملكي برلماني، هذا التحول السياسي لم يرق إلى تطلعات الفاعلين السياسيين والناشطين إلى رفع مطالب المشاركة والمساواة وتمكين الفرص للجميع وكبح الفساد، بالرغم من اعتراف الدستور المغربي بأن السيادة ملك للشعب وبأنه المصدر الوحيد للسلط، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل الأول والتي جاء فيها: "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوزيعها وتعاونها والمواطنة والديمقراطية التشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة"<sup>1</sup>

تتبع أهمية دراسة موقع ومكانة المؤسسة الملكية في الهندسة الدستورية الجديدة، بالنظر من جهة إلى السياق الذي أدى إلى تعديل الدستور، ومن جهة أخرى إلى الوثيقة الدستورية الجديدة وما تحمله بين طياتها من تعديلات تخص الملكية، لذا نتساءل: ماهو الجديد الذي منحتة المراجعة الدستورية للمؤسسات الرسمية في البلاد وخاصة مؤسسة الملك والصلاحيات الدينية والرئاسية للملك في الدستور الجديد مقارنة بالدساتير السابقة. المهام المنوطة بالحكومة وطبيعة تشكيلها.

لقد صنع دستور المغرب لسنة 2011 الاستثناء، واعتبره بعض المتتبعين والمحللين المهتمين بالشأن المغربي تحولا وانتقالا ديمقراطيا مست عدة مؤسسات وعملها وصلاحياتها ومن أهمها الحكومة كجهاز تنفيذ في ظل نظام ملكي جعلنا نتحرى عن المتغير والمستجد في الجهاز التنفيذي في النظام السياسي المغربي وهذا ما سنحاول دراسته ضمن موضوع دارستنا.

<sup>1</sup> المرجع السابق، الفصل الأول.

## المبحث الثالث : المؤسسات التنفيذية الرسمية في المغرب.

قبل التطرق إلى أهم مؤسسة في النظام السياسية في المغرب وخاصة مؤسسة الملك، أردنا الإحاطة الزمنية لظروف الحكم للمرحلة التي سبقت حكم الملك محمد السادس وتولية العرش.

على إثر وفاة الملك الحسن الثاني، تلقى البيعة بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط في اليوم ذاته وأم رسميا بالمصلين بصفته أميرا للمؤمنين في 30 جويلية 1999، وألقى أول خطاب للعرش. وقد اعتمد هذا التاريخ رسميا للاحتفال بعيد العرش، فالنظام السياسي في المغرب تجاوز مسألة النص الدستوري باعتبار المؤسسة الملكية سلط تأسيسية بصفتها تلعب دور المبادرة الدستورية محتكرة لقواعد اللعبة السياسية.

## المطلب الأول: المؤسسة الملكية

تلعب المؤسسة الملكية دور محوريا في المغرب بإعتبارها سلطة سامية فهي تستحود على أهم مؤسستين التشريعية والتنفيذية. وكون أن مسألة الوجود الفعلي للأحزاب السياسية جد متلاشي نظرا لكون الأحزاب السياسية غير فاعلة في المشهد السياسي<sup>1</sup> وبالتالي نجد أن ميزة النظام السياسي في المغرب ركيزته المؤسسة الملكية باعتبار أن المؤسسة الملكية تستمد شرعيتها من ثلاث نقاط رئيسية يمكن إيجازها في:

أ- الأساس الإسلامي: التاريخ الإسلامي والحضاري للمملكة المغربية يعزى إلى الأسرة العلوية الهاشمية وهذا ما منح الصفة الإسلامية للنظام السياسي وهذا ما جعل الحكام المغاربة السالفين يضلعون بالسلطتين الروحية (إمارة المؤمنين) والسلطة الزمنية (الحكم).

ب- التجربة التاريخية القومية: الملوك المغربية السابقين إمتازو بصفات القيادة والبطولة مثل محمد الخامس، أما الحسن الثاني استند على شرعيتين داخلية (تحالف مع البرجوازية التقليدية واعتمد القوة ضد خصومه وحقق تقدم اقتصادي) وخارجية (مشاركة المغرب في حرب أكتوبر 1973).

<sup>1</sup> ادريس جنداري، "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة"، معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

ج- **الولاء التام للعائلة المالكة:** طيلة ثلاث قرون ونصف ظلت العائلة الحاكمة تتولى مقاليد الحكم وتعتبر نفسها مؤسسة من مؤسسات الدولة وتضفي على نفسها صفة الشرعية.<sup>1</sup>

**أولا - صلاحيات الملك الدستورية:** نظرا للمكانة الدستورية والسياسية التي يحظى بها شخص الملك فقد جاء في الفصل الأول من الدستور يلي: "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية"، وهو مفاده: أن الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية هي النظام الملكي الذي تشتغل فيه المؤسسات في إطار الدستور، أو بمعنى آخر فإن الاختصاصات التي يمتلكها الملك تجد سندها في الدستور المغربي لسنة 2011، ظل الملك يضلع بالصلاحيات الدستورية للممارسة اختصاصاته وصلاحياته سواء وتمثل صلاحيات الملك الدستورية في:

#### أ- في مسألة الحكومة و تشكيلها:<sup>2</sup>

يشير الدستور إلى مسألة صلاحيات الملك الدستورية عندما نتصفح الدستور في فصله السابع والأربعون ومنح له الصلاحيات التالية:

- تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي المتصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها.
- تعيين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها .
- له المبادرة بعد استشارة رئيس الحكومة أن يعفي عضو أو أكثر من مهامهم، ولرئيس الحكومة بدوره أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة، وأيضا له أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة بناء على استقالتهم الفردية أو الجماعية.
- يترتب على استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها من طرف الملك.

#### ب- رئاسة مجلس الوزراء:

- يرأس مجلس الوزراء المشكل من رئيس الحكومة والوزراء.
- ينعقد مجلس الوزراء بمبادرة من الملك أو بطلب من رئيس الحكومة.

<sup>1</sup> علي سلمان صايل، "النظام السياسي في المملكة المغربية- قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية"، مجلة دراسات دولية،

العدد 53، ص 31.

<sup>2</sup> دستور المملكة المغربية، مرجع سابق، الفصل 47.

• له أن يفوض رئيس الحكومة بناء على جدول أعمال محددة رئاسة المجلس الوزاري.

ج- **صلاحيات أخرى** : ترتبط أساسا بصفة السلطة التنظيمية (إصدار مشاريع القوانين، مراجعة الدستور، التوجهات الإستراتيجية للدولة....الخ)، إضافة إلى صلاحياته كسلطة قضائية ( سلطة إصدار العفو- طبقا للمادة 58 من الدستور المغربي).

الملك بصفته أميرا للمؤمنين : نص الدستور على أن "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها ضامن دوام الدولة واستمراريتها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين ولجماعات والهيئات،" يحتل الملك بصفته أميرا للمؤمنين مكانة مقدسة داخل النظام السياسي المغربي، تتجاوز النص الدستوري، وتتحداه لتفرض على الفاعلين السياسيين اعتبار الملك.

-بصفته أميرا للمؤمنين فوق المساءلة والمحاسبة، ولا ينطبق عليه فصل السلط، يتمتع باختصاصات واسعة تستمد مشروعيتها بالإضافة إلى الدستور من الإرث السلطاني. فأى مضايقة أو انتقاد، ما عدا النصيحة الشرعية، يعتبران جناية و انتهاكا للمقدسات، وعليه فإن دسترة إمارة المؤمنين، قد كرس مكانة مهمة لأمير المؤمنين تتجاوز مكانة الملك الدستوري، وجعل من الفصل 19 دستورا داخل الدستور. "وأبقى جل السلط مجتمعة بين يدي أمير المؤمنين الذي هو يمثل السلطة ومصدر شرعيتها، وعليه فاعتبار أن الشرعية الدينية للنظام تعتبر المركز الفاعل، أما الشرعية الحديثة فلا تعدو أن تكون مجرد شرعية خادمة للشرعية التقليدية.

### ج- قدسية مؤسسة الملك :

شخص الملك في النظام السياسي المغربي له مكانة خاصة تفردته عن غيره من الأشخاص والمؤسسات. فقد تطرقت جميع الدساتير منذ الدستور الأول، واحتفظت بنفس الفصل الذي هو الفصل 23 دون أي تغيير وتبديل، والذي ينص على أن " **شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمة**". وكذلك فالملك له أن يخاطب الأمة والبرلمان ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش " (الفصل 28). - لا تسري على الملك الأحكام القضائية<sup>1</sup>.

- شخص الملك لا ينتقد وهو في منأى عن كالتصوير غير لائق أو تشبيهه كاريكاتوري.

<sup>1</sup> هند عروب، "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، دار الأمان:دم ن، دس ن، ص14 متحصل عليه عبر

- جميع القرارات والمواقف والخطب والظواهر الملكية<sup>1</sup> تعتبر سارية المفعول وتطبق عليها صفة القداسة، وهكذا أصبحت المؤسسة الملكية بحكم القداسة في مرتبة فوق القوانين الوضعية، ولا تسري عليها الاعتبارات في التعامل مع الاجتهاد البشري هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبمناسبة الحديث عن المؤسسات الرسمية وجب التعرض إلى طبيعة المؤسستين التنفيذية و التشريعية.

- إن السلطة التنفيذية في النظام الملكي في يد الملك وهذا ما عرفناه سابقا، فهو يتمتع بصلاحيات واسعة بصفته أمير للمؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها، وله مختلف صلاحيات التعيين كما الإنهاء في المناصب السامية والهامة في البلاد، أيضا له أن ينهي الوزير الأول أو حل البرلمان والتي سنأتي على التطرق إلى هذه المؤسسة التشريعية الهامة، أيضا تعليق الدستور بعد التشاور مع مجلس البرلمان. وعليه فإن سلطته سامية لا تخضع للقوانين الوضعية.

- أما المؤسسة التشريعية: الإصلاح الدستوري وسع من مجالها التشريعي، ووظف للمعارضة حظ في مراقبة العمل الحكومي وعززها بأليات الرقابة<sup>2</sup>، فمند الإصلاح الدستوري لسنة 1996 تتشكل هذه المؤسسة من مجلسين<sup>3</sup>: مجلس النواب\*، ومجلس المستشارين\*، وسعت صلاحيات البرلمان بعد دستوري 1992 و1996 ليشمل اختصاصات موسعة (الميزانية، مشاريع القوانين، مساءلة الوزراء، لجان تقصي الحقائق، حق إسقاط الحكومة من خلال التصويت بحجب الثقة أو ملتصق الرقابة والتي سنرد تفصيلهما لاحقا.

<sup>1</sup> الظواهر الملكية جمع ظهير ملكي وهو مرسوم صادر عن الملك المغربي بصفته سلطة عليا وممثلا أسمى للدولة، وكلمة ظهير بمعنى المعين وهي الكتب الصادرة عن مدعي الخلافة الاسلامية ببلاد المغرب ولها معنى آخر بمعنى الصكوك وتسمى أيضا مرسوم الخليفة أو السلطانظهير لما يقع به من المعونة كتب له، والصكوك جمع صك وهو الكتاب ولكنهم اقتصروا على استعمال لفظ ظهير، ويوقع بالعطف من بل رئيس الحكومة عدا الظواهر التي تتعلق بالتعيينات السامية كتعيين الوزير الأول واعفاؤه حل البرلمان، تعيين القضاة، حالة الإستثناء، يتميز الظهير دائما برقم واحد 01 على اليسار إضافة الى الرقمين الاخيرين هما سنة اصدار والرقم الترتيبي ثم التاريخ الهجري والميلادي وكمثال توضيحي فقط لظهير شريف رقم: 1.72.061 الصادر بتاريخ 23 محرم 1392 موافق 10 مارس 1972.

<sup>2</sup> أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي، دراسات أوراق تحليلية، مجلة سياسات عربية، ص 43

<sup>3</sup> أحمد مالكي، "المغرب وإشكالية توزيع السلطة"، مجلة الديمقراطية، العدد: 22، (ب، ت، ن)، ص 3

\* يتشكل مجلس النواب من 325 عضو، يتم إنتخابهم لمدة 05 سنوات، ينتخب 295 مقعد في الدوائر المتعددة و30 في قوائم وطنية إتفاقا مع الأحزاب السياسية بإشراك فئة النساء.

\* مجلس المستشارين يتشكل من 270 عضو، ينتخبون لمدة 09 سنوات، ينتخبون من المجالس المحلية (162 مقعد)، الغرف المهنية، (91 مقعد)، الغرف التجارية (27 مقعد)

إن المتتبع للحياة السياسية في المغرب يعتبر أن دستور سنة 2011 صنع الإستثناء وليس كسابق الدساتير في الحياة السياسية المغربية التي باشرت المملكة المغربية سواء المؤسسات السياسية وعملها أو في علاقات هذه المؤسسات أو من خلال اشراك الفاعلين السياسيين في الحياة السياسية في المغرب، وخلافا للدساتير السابقة فالدستور الأخير كرس نوعا ما للديمقراطية التشاركية كما وصفه محللين من جهة، ومن جهة أخرى الدور الرقابي من قبل البرلمان من دائرة التصديق للتحقيق، ومن دور الحكومة تنفيذ السياسات العامة بإشراك الإدارة والمقاولات والمجتمع المدني<sup>1</sup>. وباعتبار أن النظام السياسي يعد ملكيا بإمتياز فإننا السؤال الذي يطرح في مدى دور وقوة الحكومة وعلاقتها بأهم مؤسسة وألا وهي مؤسسة الملك وهو المبرر الذي يجعلنا نتطرق إلى أهم صلاحيات الملك الدستورية، وتقودنا الدراسة لا محالة إلى تناول موضوع الحكومة باعتبارها جهاز تنفيذ بين المتغير فيها والمستجد عقب إقرار إصلاحات دستور 2011.

### المطلب الثاني: الحكومة في المغرب

تستخدم كلمة الحكومة للدلالة عن عدة معان كالوزارة، السلطة التنفيذية، المؤسسات الدستورية، وتصنف الحكومات وفقا للطرق الآتية: معيار طريقة اختيار رئيس الدولة (الحكومة الملكية، او الجمهورية)، والثانية معيار تركيز السلطة وتوزيعها (مقيدة، مطلقة)، والثالثة مدى خضوعها للقانون (استبدادية، قانونية)، ومعيار رابع مصدر السيادة (الشعب، أقلية، فردية)<sup>2</sup>، تتكون الحكومة في المغرب من وزراء ائتلاف المكون للأغلبية ورئيس الحكومة من الحزب القائد أو الفائز في الانتخابات البرلمانية، وهي مسؤولة أمام الملك والبرلمان، فبعد تعيين أعضاء الطاقم الحكومي من قبل الملك يقدم رئيس الحكومة برنامج الحكومة المسطر أمام البرلمان الذي يعترزم تنفيذه وبخاصة في مجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشؤون الخارجية. ويشكل برنامج الحكومة موضوع نقاش من طرف مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويعقبه تصويت بالقبول أو بالرفض تحت مسؤولية رئيس الوزراء (الوزير الأول) فإن الحكومة تعمل على تنفيذ القوانين والتدابير الإدارية لحسن سير المرفق العام.

<sup>1</sup> محسن كمكوم، الإطار النظري والنموذجي المغربي في ظل دستور 2011، دراسة مكملة لنيل شهادة ماستر القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني، 2014، ص32.

التجربة الحكومية المغربية عرفت إنتقالا سياسيا وفقا للظروف السائدة، وكسابقة من نوعها منذ استقلال البلد عرفت الحكومة وصول التيار المعارض للسلطة في مارس 1998 بقيادة المعارض الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي وسميت بحكومة اليوسفي، وفيما بعد تحول المشهد الحكومي بوصول إدريس جطو للحكومة بعد إقرار سلسلة قوانين وإجراءات إنتخابية جديدة هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن الحكومة عقب وفاة الملك الحسن الثاني في سنة 1999 وتسلم ابنه محمد الخامس العرش حددت تطور جديدا في حكومة المغرب واعتبرت الحكومة المعينة من قبل الملك محمد الخامس الحكومة الثامنة والعشرون والتي تأسست عشية إستقلال البلاد سنة 1955 برئاسة مبارك البكاي والذي أعيد إنتخابه في 1956/10/26.

وفي 2011/11/29 عين الملك المغربي محمد الخامس عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة بعد إنتخابات التشريعية التي أجريت في 2011/11/25 من حزب العدالة والتنمية وكلفه بتعيين الحكومة بإعتبار بن الحزب حاز المرتبة الاولى في الاستحقاق الانتخابي لسنة 2011 وشكلت الحكومة بتحالف ضم أربعة أحزاب سياسية وهي: حزب العدالة والتنمية، حزب الإستقلال (المنسحب من الحكومة) والذي تم تعويضه بالتجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية، حزب التقدم والإشتراكية، حيث شكلت الحكومة وعرضت على الملك المغربي في 2012/01/03 وعدلت الحكومة في 2013/10/10، للإشارة أن حزب الإستقلال أنسحب من المشهد السياسي وطلب من وزارته الخمس تقديم إستقالاتهم إلى رئيس الحكومة عدا وزير واحد الأمر الذي أدى بالملك بتكليف رئيس الحكومة بتعويض الوزراء الذين قدموا إستقالاتهم وعليه تم تعديل الحكومة بتاريخ 2013/10/10<sup>1</sup>

بعدها شكلت الحكومة بقيادة سعد الدين العثماني والذي عين من قبل الملك وكلفه بتشكيل الحكومة سنة 2016 بقيادته عن حزب العدالة والتنمية.

<sup>1</sup> علي سلمان صايل، ، مرجع سابق، ص7.

## المبحث الرابع: المؤسسة الملكية والحكومة المغربية قراءة كرنولوجية

## المطلب الأول: المكانة السياسية والدستورية للمؤسسة الملكية

سنحاول رصد المكانة السياسية والدستورية الملكية في الدستور الجديد من خلال جانبين أساسيين، الأول يتعلق بموقع وعلاقة المؤسسة الملكية بباقي المؤسسات الدستورية، والثاني يرتبط بصلاحيات الملك في المراجعة الدستورية، نظرا لما لسلطة التعديل الدستوري من أهمية هيمنة المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات الدستورية.<sup>1</sup>

وضعت الدساتير المغربية المؤسسة الملكية في مرتبة أسمى من جميع المؤسسات الدستورية الأخرى، فإمارة المؤمنين التي جاءت في الفصل 19 منذ الدستور الأول سنة 1962، كانت "تموقع الملك في موقع يسمو على الدستور، وتجعل منه الأمر والنهي في كافة أمور الدين والدنيا، بما فيها أمور تدبير الشأن العام دونما حسيب أو رقيب".

لهذا رفعت الحركات الاحتجاجية مطلب الملكية البرلمانية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، عن طريق ربط القرار السياسي بصناديق الاقتراع، لكن دستور 2011، ورغم السياق الذي طبع إعداده، لم يلب مطالب الحركات الاحتجاجية، وكرس بدوره نظام ملكي التي يسود ويحكم، وجعل المؤسسة الملكية تسمو على باقي المؤسسات الدستورية، بل وتسمو على الدستور ذاته.

لقد كرس دستور 2011 بالنص الصريح، المجال الديني كمجال محفوظ للملك لا تشاطره فيه أية سلطة أخرى، باعتباره أميرا للمؤمنين ورئيس المجلس العلمي الأعلى، الذي يعتبر أسمى هيئة علمية بالمغرب، وهذا التكريس ناتج عن التشبث بالمشروعية الدينية التي قامت عليها الملكية منذ وصولها للحكم بالمغرب، نظرا لأهمية الدين الإسلامي عند المغاربة. ويمكن أن نستنتج هيمنة المؤسسة الملكية في دستور 2011 انطلاقا من تراكم "الرئاسات" لدى الملك، فهو رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئيس المجلس الوزاري، ورئيس المجلس العلمي الأعلى، ورئيس المجلس الأعلى للأمن، ويعين نصف أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها، ويعين خمس شخصيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية إن الملك هو الرئيس الفعلي للسلطتين القضائية

<sup>1</sup> يونس زكور، مرجع سابق ص 4.

والتنفيذية، وله صلاحيات واسعة تجاه البرلمان، تصل إلى حدود مصادرة الإرادة الشعبية عبر حل البرلمان أو إحدى مجلسيه، فـدستور 2011 غير عبارة "الممثل الأسمى للأمة" التي أضافها التعديل الدستوري لسنة 1970 إلى الفصل 19، بعبارة "الممثل الأسمى للدولة"، والتي يمكن أن تعطينا انطبعا بأنها أشمل من سابقتها باعتبار الدولة تضم ضمن أركانها: الأمة والإقليم والسلطة السياسية، وبالتالي فالملك هو الممثل الأسمى لكل هذه المكونات،

وعليه فهو يسمو على البرلمان وعلى جميع المؤسسات في تمثيلته للأمة. هذا الوضع الذي كرسه دستور 2011 يجعل من الملك الفاعل الرئيسي في النظام السياسي المغربي، والمتحكم في جميع السلط، ورغم تنصيب الدستور على كون الملك حكما أسمى بين المؤسسات، وهذه العبارة لم تكن موجودة بالدساتير السابق، فإن مسألة التحكيم تتطلب الحياد، فكيف يكون حكما بين مؤسسات يمثل هو رئيسا لعدد منها، فالحكم منطقيا يجب أن يوجد خارج المؤسسات التي يتولى التحكيم بينها".<sup>1</sup>

تهيمن الملكية على السلط الثلاث الأساسية في الدولة، فهيمنتها على السلطة القضائية واضحة من خلال ترأسها، ومن خلال تعيين خمس شخصيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتعيين رؤساء المؤسسات الممثلة بهذا المجلس، والموافقة على تعيين القضاة بظهير، كما يصل نفوذ الملك إلى القضاء الدستوري حيث يعين نصف أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها. أما هيمنة الملكية على السلطة التنفيذية فتتجلى من خلال رئاسة الملك للمجلس الوزاري، أعلى هيئة بالسلطة التنفيذية، والذي لا يجتمع إلا بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة، والملك ليس ملزم بتلبية هذا الطلب، كما تتجلى هيمنة الملكية على السلطة التنفيذية في تبعية الوزراء إليها في التعيين والإعفاء، فإذا كان التعيين يتم باقتراح من رئيس الحكومة، وهو التعديل الذي أدخل على الفصل 24 من دستور 1992، فإن الإعفاء يتم بمبادرة من الملك وباستشارة لرئيس الحكومة لا قيمة إلزامية لها على قرار الملك كما رأينا سابقا، ولم يقيد الدستور الإرادة الملكية في إعفاء الوزراء بأية شروط، وهذا الأمر له انعكاس على استقلالية الحكومة والوزراء، ومن شأنه تكريس ولاء

<sup>1</sup> يونس زكور، المرجع السابق، ص5.

وتبعية الوزراء للملك خوفا من إقالتهم، كما أن للملك مكانة سامية تسموا أصلا الدستور، هذا الأخير يمنح صفة المشروعية للملك.<sup>1</sup>

وتتمثل هيمنة المؤسسة الملكية على السلطة التشريعية وعلى البرلمان من خلال ممارسة التشريع عن طريق تقديم مشاريع القوانين في إطار المجلس الوزاري، وطلب من البرلمان قراءة جديدة لقانون، والمبادرة بتشكيل لجان تقصي الحقائق، والتشريع في المجال الديني، كل هذا يعطي للملك صلاحيات موازية لصلاحيات البرلمان، تجعل منه سلطة تشريعية أخرى، بل إن الملك يملك صلاحية حل البرلمان، ووضع حد لاستمراره في القيام بوظائفه.<sup>2</sup>

هيمنة الملكية على البنيان الدستوري من خلال السلطة التأسيسية الفرعية، حيث تعتبر السلطة التأسيسية الفرعية ذات أهمية قصوى، نظرا لكونها تتحكم في مصير المؤسسات الدستورية ونظام الحكم برمته، وعلاقة الحاكمين بالمحكومين، وضمان الحقوق والحريات، ورغم كونها مقيدة بنصوص الدستور، فإنها تظل تتمتع بسلطات واسعة في تغيير ملامح النظام السياسي وفي توسيع أو تقليص صلاحيات هذه المؤسسة أو تلك، لقد منح دستور 1962 سلطة تعديل الدستور لكل من البرلمان والوزير الأول، غير أن الملك بعد الإعلان عن رفع حالة الاستثناء، سيقدم على تعديل الدستور سنة 1970، بشكل غير قانوني مكتسحا السلطة التأسيسية الفرعية، ومقننا لهذا الاكتساح في نفس الدستور، عبر النص على صلاحية الملك في المبادرة بتعديل الدستور، وهو الشيء الذي حافظت عليه جميع الدساتير اللاحقة، وحتى وإن كانت بعض الدساتير قد أعادت هذه الصلاحية للبرلمان أو الوزير الأول فإن ذلك كان بشروط قاسية، لدرجة أنه على مر تاريخ النظام السياسي المغربي، لم يستعمل البرلمان أو الوزير الأول هذه الصلاحية.

كرس دستور 2011 امتلاك الملك للسلطة التأسيسية الفرعية، إلى جانب البرلمان ورئيس الحكومة، لكنه أضاف للملك مسطرة أخرى إلى جانب المسطرة التقليدية التي كان منصوصا عليها في الدساتير السابقة، والتي تعطي له الإمكانية لأن يستفتي الشعب مباشرة في مشروع مراجعة الدستور، والمسطرة التي أضافها دستور 2011 منصوص عليها في الفصل 174، حيث يخول

<sup>1</sup> عبد النبي كياس، توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي، دراسة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الملك محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط: أكادال، 2010-2011، ص23.

للملك صلاحية إحالة مشروع المراجعة الدستورية بظهير على البرلمان ، وهذا ما يجعل من الملك المالك الفعلي للسلطة التأسيسية الفرعية والإشكال الذي يطرح هو التأويل الذي يمكن أن يعطى للفصل 174 ، الذي ينص في فقرته الرابعة على أنه "يصادق البرلمان المنعقد باستدعاء من الملك ، في اجتماع مشترك لمجلسيه ، على مشروع هذه المراجعة ، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم" ، حيث ترى الأستاذة رقية المصدق أن هذا الفصل يمكن تأويله في الاتجاه الذي يفسر بأن هذه المسطرة يمكن أن تتوقف في منتصف الطريق وتعتبر المراجعة نافذة بدون استدعاء البرلمان، فليس هناك ما يوحي بأن الملك ملزم باستدعاء البرلمان للمصادقة على مشروع المراجعة.

أصبح الملك مريحا أكثر في امتلاكه للسلطة التأسيسية الفرعية التي تعتبرها أهم سلطة بالدستور ، خاصة وأن المسطرة الجديدة تحرره من الاستفتاء الشعبي، الذي قد لا تكون نتائجه مضمونة ، إذا ما تغيرت الظروف السياسية.

لقد أسقط دستور 2011 صفة القدسية عن الملك، لكن الأمر لا يعني فتح المجال لانتقاد الملك، على غرار انتقاد باقي رؤساء الدول الذين يتحملون المسؤولية في الحكم، فالدستور الجديد يقر أن **شخص الملك لا تنتهك حرمة، وللملك واجب التوقير والاحترام**، وهذا قد يطرح نفس الإشكال الذي كان مطروحا حول قدسية الملك، بحيث يمكن تأويل أو اعتبار أي انتقاد للممارسة الملكية إهانة وعدم تقدير أو عدم احترام للملك.

وقد نص دستور 2011 في الفصل 45 على أن **"للملك قائمة مدنية"** ، وهي المتعلقة بالمصاريف الملكية، وهو الأمر الذي كان منصوبا عليه في جميع الدساتير السابقة ، ولم يوضح الدستور كيفية إقرار هذه المصاريف ، أي ما دخل البرلمان الذي يفترض فيه تمثيل الشعب في هذا الإقرار على غرار ما يحدث في بعض الأنظمة البرلمانية ، ففي بريطانيا مثلا لا يمكن إقرار أية ميزانية للملكية ولا أية زيادة لها إلا بعد مصادقة البرلمان عليها.

لم يغير دستور 2011 من الصلاحيات الدستورية للمؤسسة الملكية إلا النزر القليل، والذي لم يمس لا حياتها الجوهرية، لكنه بالمقابل أضاف سلطات أقوى أخرى للملكية، كرست سموها وهيمنتها، مما ينذر بأننا لم نضع بعد أسس الانتقال إلى نظام ديمقراطي، خاصة وأن

الإشكال يتجاوز الصلاحيات الدستورية للملك، إلى الممارسة الدستورية التي عرفت انحرافات منذ بداية الثمانينات ، كرس فيها مختلف الفاعلين السياسيين خرق قواعد الشرعية الدستورية، حسب التكتيكات السياسية لكل ظرفية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المكانة السياسية والدستورية للحكومة المغربية

لقد نصت الدساتير المغربية السالفة على مسألة الحكومة ورئيسها فمذ تعيين حكومة مبارك البكاي لهبيل في 1955/12/07 كأول حكومة مغربية، تلتها فيما بعد الحكومة الثانية 1956/10/28 ، فمذ أول إستفتاء على الدستور المغرب منذ الإستقلال والذي أجري بتاريخ 1962/12/07 تم تكليف أحمد بلافريج بصفته ممثلا للملك آنذاك بتشكيل الحكومة الثامنة، فمسألة الحكومة وتشكيلها كانت حكرا في يد الملك إلى غاية إقرار دستور 2011 والذي كرس مسألة تعيين رئيس الحكومة من قبل الحزب المتصدر للانتخابات مجلس النواب ورغم التحفظات المسجلة والتي تمت إثارتها بشأن الدستور ومحتواه، والحكومة وتعيينها إلى أن مسألة تعيين الحكومة من قبل الحزب متصدر لإنتخابات مجلس النواب يعد مكسبا في حد ذاته هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الحكومة من الوزير الأول والوزراء والأمانة العامة وكتاب الدولة. وتعتبر مسؤولة بمجرد تكوينها أمام الملك وأمام البرلمان حسب الفصل الستون من الدستور، وتختص بصفة أساسية بتنفيذ القوانين وذلك تحت مسؤولية الوزير الأول حسب الفصل 61. كما يعرض هذا الأخير النقط الرئيسية للبرنامج الذي تنوي الحكومة تطبيقه في كل الميادين. الفصل 60 من الدستور.

**أولاً: تعيين الحكومة:** يمر تعيين الحكومة في المغرب من ثلاث مراحل: أولاً تسمية الوزير الأول، ثم تسمية الوزراء الذين يقترحهم هذا الأخير ثم عرض البرنامج الحكومي. وتثير مرحلة من هذه المراحل عدة إشكالات قانونية.

(أ) - **تعيين الوزير الأول والوزراء:** أستحدث هذا المنصب مع دستور 7 ديسمبر 1962 ومهمته الأساسية هي التنسيق بين الوزارات والأجهزة الإدارية وقيادة السياسة الفعلية للحكومة. فالفصل 24 من الدستور المغربي بعد تعديله في 1992/9/4 منح اختصاصا جديدا للوزير الأول

<sup>1</sup> عبد العزيز التويضي، الإصلاح الدستوري في المملكة المغربية-القضايا الأساسية، (د ب ن)، (د س ن)، ص 57.

حيث منحه حق اقتراح أعضاء الحكومة على الملك بعد أن كانت الدساتير السابقة للمملكة (1962-1970-1972) تعطي للملك سلطة تعيين الوزير الأول وباقي الوزراء دفعة واحدة ودون أخذ رأي أي كان. الأخير يعين باقي الوزراء ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالته. وقد أثار الفصل 24 من الدستور نقاشا فقهيا وسياسيا أثناء إقراره وتطبيقه، حول ثلاث قضايا، الأخير يعين باقي الوزراء ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالته.

وقد أثار الفصل 24 من الدستور نقاشا فقهيا وسياسيا أثناء إقراره وتطبيقه، حول ثلاث قضايا وهي: **القضية الأولى** : تتعلق بشخصية الوزير الأول الذي يختاره الملك، فالملك بموجب الفصل 24 من الدستور يعين ولا يقترح وهو غير ملزم بأي معيار ولا باستشارة أحد في اختياراته وقد أعطى المغفور له الملك الحسن الثاني لهذا النص تأويلا خاصا في خطابه أمام مجلس النواب، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى في السنة التشريعية الثانية (أكتوبر 1994) حينما قال : **"إن مقتضيات الدستور إن نحن تماشنا معها مفهوما ومنطوقا إذا لم تكن تمنح اختيار الوزير خارج البرلمان فإنها تحبذ اختياره من داخله"**<sup>1</sup>. وبالتالي فإن ما أثارته النقاشات أثناء إقرار دستور 1992، وكذا دستور 1996 والمتعلقة باختيار الوزير الأول أكده التطبيق.

فلم تكن لا من الأقلية ولا من الأغلبية، وتأكد ذلك بعد انتخابات 2002/9/27، حيث عين الملك إدريس جطو غير المنتمي سياسيا وزيرا أولا ، خلفا لعبد الرحمان اليوسفي وعرفت بحكومة اليوسفي، مما حال دون إقرار عرف دستوري يقضي بتعيين الوزير الأول من الأغلبية، وإذا كان هذا المقتضى يتطابق مع الفصل الثامن من الدستور الفرنسي، الذي أعطى الصلاحية للرئيس في اختيار الوزير الأول دون تقييده بأي مقتضى ، على عكس دستوري الجمهورية الثالثة والرابعة، فإن الأعراف الدستورية ومتطلبات الاستقرار الحكومي ، وحاجة الحكومة إلى أغلبية تساندها ، جعلت من اختيار زعيم الحزب الحاكم وزيرا أولا قاعدة غير مكتوبة، لا يقلل من شأنها خرق هذه القاعدة مرتين سنتي 1962 و 1976، والدليل على ذلك اختيار كل من فرونسوا ميتران وجاك شيراك وزيرين أوليين من المعسكر المضاد احتراما لنتائج الانتخابات، وعلى العكس من ذلك ، فإن الدستور الإسباني ينص في الفصل 99 منه على ضرورة الملك استشارة رئيس مجلس النواب وباقي الفرق السياسية الممثلة في البرلمان ، قبل اقتراح مرشح لرئاسة الوزراء. وعلى الرغم

<sup>1</sup> يونس زكور، مرجع سابق، ص 03.

من أن صلاحية الوزير الأول من اقتراح أسماء الوزراء الذين سيشكلون الحكومة، تعتبر صلاحية قانونية لا تخلو من قوة، فإن الفصل الرابع والعشرين في حقيقته جعل من قضية تعيين أعضاء الحكومة مسألة توافق، والدليل على ذلك، كون الدستور المغربي لم يتضمن أي مقتضى، لحل الإشكال الناتج عن الخلاف حول أعضاء الحكومة، إذا ما بقي الملك في كل مرة يرفض مقترحات الوزير الأول.

أثبتت التجربة أن مسألة تعيين الحكومة تبقى مسألة توافق يبدأ العمل في إعدادها قبل تعيين الوزير الأول وما يثبت ذلك فشل الحكومة الأولى والثانية في تعيين حكومة التناوب حيث تركز الخلاف في احتفاظ الملك ببعض المناصب الوزارية، بمعنى أن الوزير الأول وإن قام باقتراح أسماء معينة على الملك من الناحية القانونية فإن الملك هو من يكون قد قام بتحديد سلفا . أما القضية الثالثة التي تثار بهذا الخصوص فتتعلق باحتفاظ الملك بحق إقالة أو إعفاء الوزراء فلم يشير الفصل 24 من الدستور إلى حق الوزير الأول في اقتراح إقالة أعضاء حكومته<sup>1</sup> .

### الفرع الأول: اختصاصات الحكومة.

#### - اختصاصات الوزير الأول.

إذا كان دستور المملكة المغربية الحالي قد وسع من اختصاصات الوزير الأول فإن اختصاصاته تلك تبقى محدودة بالنظر إلى أنه لا يشكل رئيسا فعليا للوزراء، هذا الاختصاص الذي يبقى في يد الملك مادام هذا الأخير هو من يعينهم ويعفيهم ويترأس مجلسهم لكن مع ذلك فإن الدستور المغربي الحالي حمل الوزير الأول مسؤولية عمل الحكومة على تنفيذ القوانين كما منحه حق اللجوء إلى المجلس الدستوري ليتحقق في دستورية القوانين العادية، فضلا عن حقه في التقدم بمشاريع القوانين على البرلمان بعد المداولة في شأنه في المجلس الوزاري . ويمارس الوزير الأول أيضا بموجب الفصل 63 السلطة التنظيمية. وعموما فإن الوزير الأول هو المسؤول عن تنسيق النشاطات الوزارية.

<sup>1</sup> خالد الشراوي السموني، "الإشكالية الدستورية المتعلقة بالوزير الأول والوزراء"، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، العدد 47، (د.س.ن)، ص 27.

إن العمل الحكومي يتأطر في مجلسين وهما المجلس الوزاري، ومجلس الحكومة ، وإذا كان الأول منصوص عليه في الدستور من خلال الفصول 25 و 60 و 65 من الدستور والمتعلقة برئاسة المجلس والقضايا التي يتداول فيه

فإن الدستور لم يشر إلى المجلس الحكومي مما طرح التساؤل حول موقع هذا المجلس ، ومدى تداخل مهامه مع اختصاصات الحكومة، وجوده في ظل وجود المجلس الوزاري، ومع ذلك فإن وجود المجلس الحكومي في المغرب يبقى مبررا حتى من الناحية الدستورية ، لكونه الإطار الذي يمارس فيه الوزير الأول سلطته كمنسق للعمل الحكومي، فضلا على الدور الذي يلعبه هذا المجلس بوصفه إطارا لتحضير القضايا التي سيتم عرضها على المجلس الوزاري، واتخاذ تدابير تنفيذ قرارات المجلس الحكومي ، وهو ما يمنع تضارب العمل بين المجلسين ويضمن فعالية وانسجام عمل الحكومة وسواء في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الحكومي، فإن دستور المملكة المغربية أسند للحكومة كهيئة جماعية عدة اختصاصات، فهي تسهر على تنفيذ القوانين وتوضع الإدارة رهن إشارتها الفصل 61 وتكون المقررات التنظيمية الصادرة عن الوزير الأول توقع من طرف الوزراء المكلفين بتنفيذها كما تناقش في إطار المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك حسب الفصل 25 المسائل المنصوص عليها في الفصل 66 التي تحال على المجلس الوزاري وهي: القضايا التي تسهم السياسة العامة للدولة . الإعلان عن حالة الحصار . إشهارا لحرب. طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحملها مسؤوليتها . مشاريع القوانين قبل إيداعها بمكتب أي من مجلسي البرلمان<sup>1</sup>.

المراسيم التنظيمية والمراسيم المشار إليها في الفصول 40 و 41 و 45 و 55 من هذا الدستور . مشروع المخطط وأيضا مشروع مراجعة الدستور. هذا إلى جانب ممارسة الحكومة اختصاصات تشريعية تتمثل في تقديم مشاريع قوانين كما يمكن أن تصدر مراسيم القوانين بالاتفاق مع اللجان أثناء الفترات الفاصلة بين دورات البرلمان على أن تعرض للمصادقة عليها أثناء الدورة العادية. كما أن ترتيب جدول أعمال البرلمان يتم وفق الأسبقية التي يحددها البرلمان (الفصل 56)، ويعتبر أهم اختصاص الحكومة هو ممارستها للسلطة التنظيمية، والسلطة التنظيمية نوعان:

<sup>1</sup> خالد الشرقاوي السموني، مرجع سابق ، ص30.

- سلطة تنظيمية فرعية وهي التي تتعلق باتخاذ تدابير عامة لتطبيق القوانين بواسطة مراسيم تطبيقية، وهو اختصاص على جانب كبير من الأهمية، ذلك أنه بإمكان الحكومة إذ هي وسيلة لتفعيل القانون أو لتعطيله بإمكانها أن تتأخر في إصدار المراسيم التطبيقية لقانون ما مما يعطل تنفيذه، كما يمكنها أن تضمن تلك المراسيم شروط تعرقل تنفيذ القانون السلطة التنظيمية المستقلة فتتعلق بالمجالات التي لا يشملها القانون طبقاً للفصل 46 من الدستور ومن ثم لا تدخل في اختصاص البرلمان وتحمي الحكومة مجالها هذا في مواجهة البرلمان بموجب الفصل 53 الذي أجاز لها صلاحية الدفع بعدم قبول أي مقترح قانون أو تعديل لا يدخل في اختصاصات السلطة التشريعية، وعند الخلاف يحال الأمر على المجلس الدستور للبت فيه داخل أجل 8 أيام. كما يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم بعد موافقة المجلس الدستوري إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصاتها. انطلاقاً من مسؤولية الحكومة، فإنها تتوقف على إمكانات هائلة للممارسة اختصاصاتها، وتحقيق مسؤوليتها، ومن جملة هذه الوسائل: القانون، باعتباره السند الذي تعتمد عليه لإنجاز أعمالها. حقها في بعض المبادرات التشريعية وامتيازها على جميع الأفراد والأشخاص. الإدارة التي توضع رهن إشارتها في جميع المجالات والمهام. المال والخبرة، إذ للحكومة أن تسخر الدولة وخبرتها لتحقيق الصالح العام.

- الإمكانيات البشرية والطبيعية والتي تعتبر من أكبر الوسائل فعالية في إنجاز مشاريع الحكومة. كما أن الحكومة تعمل على التنسيق والتعاون بين أعضائها عن طريق مجلسها الذي يسمى مجلس الحكومة والذي يضم أعضاء الحكومة برئاسة الوزير الأول والذي يعقد اجتماعاته مرة في الأسبوع غير أن اتساع نطاق مشاغل الحكومة وتشعبها استوجب إحداث تشكيلات حكومية مصغرة ومتخصصة في دراسة مسائل تهم بعض الوزارات فقط، ويتعلق الأمر بمجالس مشتركة بين الوزارات تكون تارة مؤقتة وغير رسمية وتارة أخرى دائمة وقانونية. وتعتبر الطريقة التي يتم بها إفرار الحكومة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 32.

\* من بين الإصلاحات الدستورية الثمانية التي مر بها المغرب عقب الاستقلال، أجريت سبعة إصلاحات أثناء حكم الملك الحسن الثاني ، فقد صدرت الوثيقة الدستورية الأولى عقب الاستقلال بتاريخ 1962/12/14، و تكرست بموجبها سيادة القصر الملكي السياسية (الملكية الدستورية) يسود فيها الملك ويحكم، ولم يصبح ذلك الدستور ساري المفعول حتى 1963/11/18 مع افتتاح الدورة الأولى لبرلمان كان قد انتخب في نفس السنة ، ولكنه سرعان ما شل و عطل البرلمان جراء العلاقات المتضاربة وعدم حصول أي من الحزبين الرئيسيين آنذاك - أي حزب الاستقلال وحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية على الأغلبية ، وفي استحالة إنشاء حكومة وحدة وطنية وعدم التوصل إلى أغلبية برلمانية واضحة، لجأ الملك المغربي آنذاك إلى الفصل 25 من الدستور الذي أعطاه الحق بإعلان حالة الاستثناء، وطوال خمسة أعوام حكم الملك من دون أحزاب بمساعدة مستشاريه المدنيين والعسكريين وبدعم شبكة واسعة من النخب المحلية ، لكن في 1970/06/31 وبانقضاء حالة الاستثناء رسميا مع إصدار الدستور الجديد، لكن نظام سلطات الاستثناء جرى العمل به فيما بعد.

أما دستور عام 1970 ساهم بإضعاف الأحزاب السياسية ووفر واجهة برلمانية لما بات حكما ملكيا برلمانيا مطلقا بجوهره، وبلغ قوة النظام الملكي ذروتها سنة 1970، ولم يصبح بوسع الأحزاب السياسية المعارضة، ونجح النظام في تحييدها، وبفعل الإجراءات القمعية التي مارسها النظام عزلت الأحزاب المعارضة عن الجماهير إلى أن انعكس الأمر فيما بعد، بعدما طال التهميش وتوسع الى بقية الأحزاب الأخرى حتى دور الجيش، الأمر الذي أدى في حدوث محاولة انقلابية في جويلية 1971، مما أضطر الملك الى التواصل مع حزبي المعارضة (الإتحاد الوطني للقوات الشعبية و الاستقلال). لكن دستور 1972/03/10 عبر عن المستوى الحقيقي للانفتاح السياسي الجديد على المعارضة ، وعودة من جديد إلى أحكام دستور 1962 لكنه لم يفعل حتى أكتوبر 1977، ورغم أن أحزاب الكتلة (المعارضة) دعت الى مقاطعة الاستفتاء، رغم أنها حاولت المحافظة على صلتها بالملك ظنا منها أن انقلاب 02 أوت 1972 سيتيح لها فرصة التوصل و الاتفاق على برنامج لإصلاحات و تشكيل حكومة ائتلافية (الإتحاد الوطني للقوات الشعبية) وتولي القصر في هذه الأثناء زمام الأمور بدعوته الى الوحدة الوطنية والالتفاف وراء العرش ومطالبته باسترجاع الأقاليم الجنوبية التي احتلت من قبل الاحتلال الإسباني، غير أن الميدان السياسي لم

يشهد انفراج نسبيا الى غاية انتخابات يونيو 1977، وعلى الرغم من إدخال الأحزاب الى اللعبة السياسية من جديد في الفترة الممتدة من 1972-1977 بموجب الفصل 102 من الدستور من عام 1972 المتعلق بالأحكام الانتقالية فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية ظلتا متركزتين في يد الملك الحسن الثاني.

في فترة تسعينيات وتحت ضغط الكتلة الديمقراطية (المعارضة)، وفي ظروف دولية غير مسبوقة بعد سقوط جدار برلين طرح الملك مشروع جديد لمراجعة الدستور في 20 أوت 1992 واستجابة دستور 1992 لمطالب جزئية التي تقدمت بها الكتلة، و للإشارة فإن التعديلات الدستورية لسنوات (1970 و 1980 و 1995 و 1996) أتاحت للملك استراتيجيا المحافظة على علاقته بالمعارضة وتخفيف الاحتقان السياسي. وبالتعديل الذي جاء به دستور 1996 والذي جاء نتيجة للاتفاق بين نخب المعارضة (أحزاب عريقة ) والنظام الملكي وفسح المجال بما عرف ب ( التداول التوافقي) ما عنى إنشاء حكومة ائتلافية برئاسة حزب المعارضة النافذ آنذاك (حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)،

لكن عقب اعتلاء العرش من قبل الملك محمد السادس عقب وفاة والده سنة 1999 أكد نوابه بالحكم والسيادة ورفض التلميح الى التشابه بين الملكية المغربية والملكية الإسبانية، وكثيرا ما وصف نظام الحكم بأنه "ملكية تنفيذية" مستعينا بذلك بالفصل 19 من دستور 1996<sup>1</sup>. لكن بعد اعتلائه العرش ومواجهته بمطالب الإصلاح الدستوري، أصر على ضرورة إصلاح الأحزاب السياسية والارتقاء بها بدلا من ذلك، لكن الملك تحاشى الخوض في مسألة الإصلاحات الدستورية وتحاشى في أكثر من مناسبة ومن بينها الخطاب الملكي في 09 مارس 2011، أو الخطاب الذي أقر فيه منح الصحراء حكما ذاتيا كجزء من الحل السياسي التفاوضي، وراح يتداول عبارات تتعلق أساسا بالحوكمة المؤسسية أو الإصلاح المؤسسي كإلية لمعالجة القضايا الملحة. غير أن وبمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية في أكتوبر 2009 شدد على المقومات الثلاثة ل ( الإصلاح المؤسسي العميق) قاصدا بذلك الإصلاح الجوهري للقضاء ، والجهوية المتقدمة واللامركزية الواسعة، ولم تصبح الإصلاحات الدستورية جزءا من البرنامج السياسي للنظام الملكي

<sup>1</sup> محمد مدني المغروي، وآخرون، دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابية، 2012، ص 11.

الإ بعد حركة 20 فبراير المغربية، والتي مرت بثلاث مراحل: مرحلة التأسيس، مرحلة المواجهة، مرحلة الضمور<sup>1</sup>.

وعليه ومن خلال ماسبق التطرق إليه تتحدد لنا أهمية ومكانة المؤسسة الملكية من خلال القراءة التكنولوجية للحياة الدستورية المغربية، يتضح لنا جليا مايلي<sup>2</sup>:

- 01- أن النظام السياسي في المغرب له رسوخ تاريخي.
  - الملك محور العملية واللعبة السياسية واعتماده على الشرعية الدينية التقليدية بالوراثة.
  - 02- أن للنخب التقليدية من العلماء ورجال الدين أو الأشراف دور كبير في تدعيم الملك ضد القوى اليسارية والعلمانية.
  - 03- الجمع بين التقليد والحداثة.
  - 04- الاستمرارية التاريخية بين الدين والسياسة.
  - 05- مركزية السلطة مع الإجماع على أن الملك هو رئيس للدولة، أميرا للمؤمنين، رغم وجود تعددية حزبية وسياسية.
  - 06- تبنيه لنظام العمل بالتعددية الحزبية والسياسية ورفض فكرة الحزب الواحد.
- هذه جملة الميزات النظام السياسي في المملكة المغربية، وسنحاول التطرق إلى أهم منطوق التعديلات الدستورية التي أوردها دستور جوان 2011 من خلال الفصل الثاني، للحكم على آثار هذه الإصلاحات السياسية والدستورية على مصير علاقة الحكومة بأهم مؤسسة في المغرب وهذا من خلال تحليل هذه الإصلاحات بداية ولنصل في النهاية إلى محددات وواقع هذه العلاقة عمليا لما أفرزته الساحة السياسية والمشهد السياسي والحزبي على حد السواء.

<sup>1</sup> محمد خضيري، "حركة 20 فبراير المغربية- الشباب يثورون والإسلاميون ينتفضون"، مجلة معركة الدساتير، العدد 02، ص، ص21، 22

<sup>2</sup> علي سلمان صايل، "النظام السياسي في المملكة المغربية- قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية و الدستورية"، مجلة دراسات دولية،

(د،ت،ن)، العدد53، ص30.

## الفصل الثاني

أثر الإصلاحات السياسية والدستورية على علاقة الحكومة بالمؤسسة  
الملكية (2011-2016)

سنحاول التطرق من خلال الفصل الثاني إلى جوهر بحثنا محاولين التوصل إلى أهمية المرحلة الزمنية التي قطعها النظام الملكي المغربي قصد التكيف مع متطلبات الواقع بعدما أعيد هندسة دستوره سنة 2011 وكيف كانت إعادة صياغة نصوصه الدستورية له نتائج على تشكيل الحكومة وقيادتها من طرف متصدر الأغلبية البرلمانية كما أن تنصيب الحكومة بإيعاز من الوزير الأول بصفته متصدر الفائز في الانتخابات التشريعية من خلال الصلاحيات الدستورية المخولة لمنصب الوزير الأول وهو مؤشر نوعي على التحول في طبيعة النظام السياسي للبلد، إضافة قيادة الحكومة من قبل الحزب الأكثر تمثيلاً في البرلمان يطرح أهمية النظام الحزبي وطبيعة المعامل الانتخابي المعمول به كنتيجة لهذا الإصلاح وبداية ستتطرق بداية إلى طبيعة هذه الإصلاحات السياسية و الدستورية .

### المبحث الأول : الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011

#### المطلب الأول : مبررات الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011

قبل تحديد مبررات الإصلاحات التي أولتها المؤسسة الملكية عناية، أردنا تحديد الإطار المفاهيمي لمدلول الإصلاح والإصلاح السياسي والدستوري ثم لنحاول الوقوف على المبررات أو الخلفيات الكامنة وراء انتهاج أو إقرار المراجعة الدستورية لسنة 2011 كسابقة في التاريخ السياسي والهندسة الدستورية في المغرب، وعليه يمكن القول بداية أن مدلول الإصلاح الدستوري يحمل عدة دلالات وقراءات سواء لغوية أو من حيث المعنى حسب مايفيد من سياق الدراسة، ما يهمننا بهذا الشأن من الإصلاح بمعنى التغيير وإذا ما تكلمنا عن الإصلاح الدستوري فإن المعنى يأخذ دلالة تشير إلى تعديل وتغيير في نصوص الدستور بما ينعكس إيجاباً على المجالات التي تشملها تلك النصوص بالتنظيم إذا كان الدستور على النحو المقدم يعالج الموضوعات المتصلة بنظام الدولة وأسلوب الحكم، وتنظيم السلطات والحقوق والحريات، تأخذ شكلاً سياسياً. وعليه يمكن القول بأن: "الإصلاح الدستوري هو أحد آليات الإصلاح السياسي باعتباره يسعى إلى تحقيق الإطار والأساس التنظيمي لهذا الإصلاح".<sup>1</sup>

بطبيعة الحال فإن الإصلاح السياسي يورد إصلاح دستوري، وهذا الأخير يأتي في مقام إصلاح الدولة لضمان تكيفها مع سائر المتغيرات وتطوير نظمها وأساليبها وسياسيتها تماشياً

<sup>1</sup> احمد فتحي سرور، منهج الإصلاح الدستوري، القاهرة: مطبعة الشعب، 2006، ص،55.

وتطور الاحتياجات والمقتضيات ومتابعة الحقوق السياسية وضماناتها بالتوازن بين السلطات، فالإصلاح إما قد يكون جزئياً أو شاملاً، يتطلب توفر الشرعية الدستورية من خلال سلامة النصوص والمشروعية السياسية ويشترط موافقة الأغلبية عليه. فلا مجال للحديث عن إصلاح سياسي دون إصلاح دستوري، كما لا يمكن الحديث عن إصلاحات دستورية في ظل غياب الآليات.

ومما لا شك فيه أن إصلاح الدستور يصبوا إلى تعديل أو تصحيح جوانب من الدستور في مجالات معينة في ضوء ما يسفر التطبيق العلمي لما تتطلبه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ضرورة إجراء تعديلات تحقق الموائمة بين النصوص الدستورية والواقع العملي وبعبارة أكثر تحديدا يسعى الإصلاح الديمقراطي إلى دعم المشروعية الدستورية في إطار الشرعية السياسية التي تحققها إرادة الشعب في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق يمكن إيجاز أهداف الإصلاح الدستوري من واقع المبررات الواردة أدناه:

✓ إعادة تنظيم العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية بما يحق مزيداً من التوازن فيما بينها ويعزز دور البرلمان في الرقابة والمساءلة.

✓ تعزيز دور مجلس الوزراء وتوسيع اختصاصاته وتوسيع المدى الذي تشارك فيه الحكومة رئيس الجمهورية في مجال السلطة التنفيذية.

✓ وضع ضوابط على ممارسة رئيس الجمهورية للصلاحيات المخولة إليه وفق أحكام الدستور عند مواجهة أخطار تهدد سلامة الوطن ومؤسسات الدولة.

✓ ضمان تبني النظام الإيجابي الأمثل، والذي يكفل فرص تمثيل الأحزاب بالبرلمان.

✓ تطوير نظام المحليات وتعزيز صلاحياتها التنفيذية والرقابية ودعم اللامركزية في أدائها.

✓ تعزيز استقلال السلطة القضائية من خلال إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية<sup>1</sup>

ولتحقيق إصلاح لا بد له من توفير وسائل وآليات حتى يكون هناك إصلاح دستوري، فتعديل الدستور يكون من خلال ثلاث وسائل هي: وضع دستور جديد، تعديل الدستور القائم، والتفسير المنشئ الذي

<sup>1</sup> المرجع السابق ص 155-156.

يتولاه القضاء الدستوري لنصوص الدستور القائم. ولنأتي على توضيح هذه النقاط الثلاث كل على حدا.

أ/ بالنسبة إلى وضع دستور جديد: إذا كان الدستور هو الوثيقة الأسمى في المنظومة القانونية على مستوى الدول ذات الأنظمة الشرعية، فإن الحديث عن أساليب نشأة ووضع الدساتير هي مسألة أساسية، فإن كانت ثابتة في كافة مؤلفات القانون الدستوري والنظم السياسية، والثابت لدى معظم فقه القانون أن أساليب وضع الدساتير متعددة وتتنوع وفقا لظروف كل دولة، وتفاوت فيما بينها من حيث درجة الديمقراطية التي تعكسها، ومن ثم يمكن القول أن الأساليب التقليدية لوضع الدساتير تندرج في إطار أسلوبين هما: بأسلوب ديمقراطي وأسلوب غير ديمقراطي. فالأسلوب الغير الديمقراطي الذي يعبر عن إرادة الحكم المنفردة باعتباره السلطة الوحيدة في البلاد، ويندرج أيضا ضمنه أسلوب الاتفاق أو العقد، ويكون الدستور هنا وفق هذا الأسلوب صادر في إطار اتفاق بين الحاكم والشعب كالدستور الكويتي مثلا الصادر سنة 1962. أما الأسلوب الديمقراطي يبرز هذا الأسلوب دور الشعب في وضع الدساتير المرتكزة على الديمقراطية، ويضم هذا الأسلوب نوعين: أولهما هو أسلوب الجمعية التأسيسية الذي يتم من خلاله وضع طريق جمعية تأسيسية يقوم الشعب بانتخابها، أو يتم اختيارها من قبل السلطة المختصة. أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب الاستفتاء الدستوري الذي يجسد دور الشعب الذي ويعتبر صاحب الكلمة العليا في إقرار الدستور.

ب- بالنسبة لتعديل الدستور: تقوم السلطة التأسيسية بتعديل الدستور حسب الكيفيات و الإجراءات المنصوص عليه حسب طبيعة النظم وتمر بمراحل: ابتداء من اقتراح التعديل سواء من البرلمان أو السلطة التنفيذية أوهما معا أو الشعب، يليها إعداد التعديل، وأخيرا إقرار التعديل<sup>1</sup>. والتعديل هو الإجراء الدستوري النابع عن إرادة الشعب بناء على طرح السلطات المختصة، يهدف إلى إحداث تغيير كلي أو جزئي على نصوص الدستور وفقا لقواعد محددة تنظمها نصوصه. وتتنوع الدساتير من حيث قابليتها للتعديل إلى دساتير مرنة تقبل التعديل وفقا للإجراءات مماثلة في دساتير جامدة لا

<sup>1</sup> مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار البيضاء: الجزائر، ص 51.

يجوز تعديلها طبقا للإجراءات. تختلف عن إجراءات القانون العادي، وتنتمي غالبية الدساتير إلى هذا النمط الأخير. وتتم عملية التعديل الدستوري وفي ضوابط دقيقة وإجراءات صارمة كونها ترتبط بأهم وأقوى القواعد في البناء القانوني من جانب، وتنظيمها للأمور الأكثر أهمية من حيث التنظيم السياسي للدولة وأجهزتها وحقوق وواجبات المواطن السياسية من جانب آخر.

### ج - بالنسبة التفسير المنشئ للقضاء الدستوري كآلية لإصلاح الديمقراطي

عنيت الدراسات بهذا الشأن والتي جعلت من القضاء مهمة إزالة الغموض فيما يخص تدليل وتفسير النصوص القانونية بمعنى آخر هو إزالة الغموض بالنسبة لنص من النصوص القانونية، ويندرج الاتجاه القانوني كآلية لتوضيح أوجه القصور والتفسير ضمن مهمة القضاء والمشرع والفقهاء، والتفسير لا يكون إلا في حالة ما إذا كان النص غامضا ويشترط في صحته ألا يعدل في النص القائم. ويتفاوت التفسير في درجة الالتزام بحسب جهة إصداره، فالتفسير التشريعي ملزم للكافة، بينما التفسير الفقهي يقترب إلى أعمال المعاونة دون وجود الالتزام به، والتفسير القضائي ملزما في كافة الأحوال؛

بعدها تطرقنا بداية إلى الدستور وتعديله مفاهيميا، نحاول رصد عملية الإصلاح السياسي والدستوري التي باشرتها المؤسسة الملكية برعاية ملك المغرب والتي أملت ظروف محلية وخارجية سايرت الإصلاحات السياسية والدستورية ونأتي على تفصيلها:

أ/- الخارجية (البيئة الدولية والإقليمية): الأوضاع التي عرفت المنطقة العربية ضمن السياق المحلي أو الإقليمي نجد ما تعارف عليه بالحراك العربي، أو الربيع العربي الذي هز تراتبيا عددا من الدول العربية والتي كانت دولة تونس الشقيقة مسرحا لها واعتبرها الباحثين بأنها مبعثا للتلويح بالكرامة والحرية لتمتد شرارتها إلى بلدان عربية أخرى وما أثارها حادثة البوعزيزي في تونس الذي عمد إلى إحراق نفسه أعقبها فرار الرئيس التونسي المخلوع زين الدين بن علي وتخليه عن الحكم في 14 جانفي 2011، لتأتي وتلتها دولة مصر من بعد أطيح بحكم الرئيس آنذاك حسني مبارك ثم تلتها دولة ليبيا بالإطاحة والتتكيل بالعقيد معمر القذافي. وفي اليمن تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تتدرج أيضا في هذا الإطار، وكان من

أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمنيّ وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.

إن المتمعن في الحراك العربي أو ما سمي بالربيع العربي مطلع سنة 2010 وبداية سنة 2011 والأحداث التي انجرت عليه تنبئ بظغوط البيئة الداخلية نتيجة المطالب الجبهة الاجتماعية ولسياسية من أجل جعل الإصلاح وسيلة لتحقيق الاستقرار. الأمر الذي أدى في الأخير إلى تحول جذري في طبيعة النظم السياسية في هذه الدول، وعليه فالمملكة المغربية جزء من الدول الإقليمية تأثرت بما يجري من محيطها ولهذا سارع الملك المغربي محمد السادس إلى تبني إصلاحات دستورية بمرونة بإقراره لمراجعة دستورية أسندت إلى لجنة خبراء ليصدر دستور 2011 بما حمله من مستجدات هذا بخصوص البيئة الخارجية والإقليمية. وسنحاول إبراز ظروف ومبررات الإصلاحات السياسية والدستورية الداخلية.

ب- **الداخلية:** إن الأسباب الداخلية للإصلاحات التي أقرها الدستور المغربي ما هي إلا

انعكاس للمشهد الإقليمي ومن أهمها :

- **حركة 20 فبراير\*:** شكلت حركة 20 فبراير المحرك لانقضاة الشعب في وجه الفساد بكل المقاييس الذي استشرى في البلاد ودعا إلى تبني لائحة مطالب سياسية ودستورية، هذه الحركة استطاعت جذب المؤيدين لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفاييس بوك متأثرة بنجاح الثورتين في مصر وتونس، كما نظيرتها بالمغرب حالات القمع البوليسي والاستبداد والفساد وانتهاك لحقوق الإنسان وتفشي الآفات الاجتماعية وتدني مستويات المعيشة، حيث طالبت الحركة ب(دستور جديد، حل البرلمان والحكومة ، تشكيل حكومة إنتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب، قضاء مستقل ونزيه، محاكمة المفسدين ولمتورطين في الفساد، والفصل بين السلطات..)، الحركة استطاعت أن تضم لصفها حوالي 20 منظمة مغربية، ورغم معارضة أحزاب وتيارات أخرى مثل حزب العدالة والتنمية، هذه المطالب تعامل واستجاب لها الملك المغربي محمد السادس بمرونة بأيام قليلة من بعد من خلال خطابه في 09 مارس 2011 تضمن مشروع لإصلاحات جسدت في حزمة من الإصلاحات الدستورية والسياسية. ما ينبغي الإشارة له أن المراجعة الدستورية التي أقرها الملك المغربي والتي جسدت من خلال دستور جوان 2011،

\* حركة 20 فبراير المغربية حركة شايبة غير منظمة في البداية من سكان منطقة الصفيح التي تعاني البؤس، إستخدم هؤلاء الشباب الفاييس بوك كوسيلة إتصال فيما بينهم للتواصل، في البداية كانت حركات شعبية في 53 مدينة مغربية، الحركة تجاذبت بين مؤيدين وعارضين سواء هيئات أم أحزاب.

اعتبرت أنها من أهم الإصلاحات الدستورية الثمانية التي عرفها التجربة الدستورية المغربية منذ استقلال المملكة المغربية، كما أن المراجعة لم تكن محل إجماع بسبب أن اللجنة الاستشارية التي كلفت بمراجعة الدستورية كانت من القصر الملكي وبالتالي فهي تعمل ضمن قيود محددة هيكليا، تنطوي على تراخي عمل الأحزاب السياسية، إضافة إلى عملية الإصلاح الدستوري سار وفق برنامج الملك دون مشاركة لجهات المجتمع المدني فقط كانت الخطب الملكية كمرجع وحيد ودون اعتبار للقوى السياسية وبهذا تم وصف المراجعة الدستورية من قبل حركة 20 فبراير المغربية بأنه دستور ممنوح، وعليه أبت هذه الحركة المشاركة من خلال تقديم مقترحاتها إلى اللجنة الاستشارية التي أسندت لها مهمة مراجعة وصياغة دستور 2011.<sup>1</sup>

للإشارة فإن الإصلاح الدستوري صادق عليه 38 حزبا سياسيا من مجموع 36 حزبا مغربيا بالتقريب، بينما قاطعته 06 أحزاب سياسية راديكالية (04 يسارية، 02 محافظان).

### المطلب الثاني: مضمون الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011

ارتكز مشروع إصلاح الدستور المغربي الذي أعلن عنه الملك المغربي محمد السادس عقب رفع حركة 20 فبراير لمطالب سياسية واجتماعية، وكما لا يخفى على الجميع أن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والتفاوت الطبقي أدى إلى احتقان مجموعة من الشباب إتخذوا من 20 فبراير تاريخا وموعدا لتجمعهم باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي هذا المتلقي الجماهيري والشعبي أستجيب له بنسب متفاوتة وبين مؤيد ومعارض واختاروا الشارع ملتقى تجمعهم، وتزامنت مطالب هذه الحركة ورفع المطالب الجماهير في الدول العربية التي نادت بإسقاط النظام الأمر الذي أخذه العاهل المغربي باهتمام. وما لبث أن خرج في خطابه في 09 مارس 2011 مشيرا من خلاله ومركزا على سبع نقاط أساسية وعلى رأسها توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها من خلال تقوية صلاحيات الوزير الأول، والارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة وهذه المرتكزات السبعة نوردتها كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد مدني المغروي ، أخرون،دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2012، ص12.

<sup>2</sup> عبد الإله سطي ،"أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي"،الرباط: جامعة الملك محمد الخامس،مجلة سياسات عربية،العدد 20 الصادرة في ماي2016 ،ص 36 أطلع عليه بتاريخ 2017/03/07 الساعة 00:15 عبر الرابط:

<https://bookstore.dohainstitute.org/p-791.aspx>

1. التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرسيد لجميع المغاربة.
2. ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.
3. الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه.
- توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وتعميق ديمقراطية وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال: برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويلها اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامها التمثيلية والتشريعية والرقابية .
4. حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب، تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.
5. تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني. تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة و المحاسبة.
6. دسترة هيئات الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات
- كما أوكل الملك أمر إعداد مشروع الدستور إلى هيئة استشارية عين الملك كامل أعضائها، تحت إشراف مستشاره محمد المعتصم، اعتبرت هذه المبادئ السالفة الذكر كإطار مرجعي لإعداد الدستور. الكتابات الأكاديمية رصدت نقاط التي مستها جوانب الإصلاح كما يلي:

**أولاً:** استمرار تحكم الملك في توجيه مسار السلطة التنفيذية ومضمون قراراتها، فالملك هو رئيس المجلس الوزاري.

**ثانياً:** إقبال النص الدستوري بمجموعة من القوانين التنظيمية عبر الإحالة على أكثر من 20 قانون تنظيمي.

**ثالثاً:** إقبال النص بالهيئات والمؤسسات الاستشارية الثانوية الخاصة بالحكومة والتنمية البشرية والديمقراطية والحكامة.

**رابعاً:** الطابع التوافقي "الإرضائي" كما ينص على ذلك الباب الأول الخاص بالأحكام العامة: "نظام الحكم بالمغرب بنظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية اجتماعية".

**خامساً:** حل مشكلة الفصل التاسع عشر الذي أثير بصده الكثير من الجدل عبر استبدال الفصل المذكور بفصلين أحدهما يتناول الصلاحيات الدينية الحصرية للملك، والآخر يتناول الملك كرئيس الدولة.

**سادساً:** دسترة كافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالياً.

**سابعاً:** الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية بقيادة رئيس الحكومة الذي يتم اختياره من الحزب الذي تصدر الانتخابات.

**ثامناً:** تراكم الرئاسات لدى الملك، بحيث إن الملك هو رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئيس المجلس العلمي الأعلى، ورئيس المجلس الأعلى للأمن.

مما لا شك فيه أن هذه الإصلاحات الدستورية لم تكن بريئة فتلما هو الحال في الدول العربية التي نادت بالتغيير وراحت أخرى تلوح أصلاً بإسقاط النظام كان الأصوات متعالية في المغرب تنادي بإسقاط الفساد، ومن هنا نركز القول أن هناك دوافع خارجية و أخرى داخلية، فمن جملة الأسباب الخارجية نجد أساسها الثورات الشعبية وهو ما عرف بالربيع العربي والتي تجلت أسباب قيامها الى غياب الإصلاحات وتغلب سياسات الفساد في كل القطاعات<sup>1</sup>:

\***أما الداخلية:** شكلت حركة 20 فبراير المحرك لانتفاضة الشعب في وجه الفساد بكل المقاييس الذي استشرت في البلاد ودعا إلى تبني لائحة مطالب سياسية و دستورية، هذه الحركة استطاعت جذب المؤيدين لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفاييس بوك متأثرة بنجاح الثورتين في مصر

<sup>1</sup> صلاح خليل، "الإصلاح الدستوري في المغرب.. الدوافع والقضايا"، مجلة الحوار المتمدن، (د).

وتونس، كما نظيرتها بالمغرب حالات القمع البوليسي و الاستبداد والفساد وانتهاك لحقوق الإنسان و تفشي الآفات الاجتماعية ز تدني مستويات المعيشة<sup>1</sup>، حيث طالبت الحركة بـ(دستور جديد، حل البرلمان و الحكومة ، تشكيل حكومة إنتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب، قضاء مستقل ونزيه، محاكمة المفسدين و المتورطين في الفساد، و الفصل بين السلطات..)، الحركة سنادتها أطراف كما نددتها أطراف أخرى، واستطاعت أن تضم لصفها حوالي 20 منظمة مغربية، ورغم معارضة أحزاب وتيارات ظأخرى مثل حزب العدالة والتنمية ، هذه المطالب رضخ لها واستجاب لها الملك من خلال خطابه في 09 مارس 2011 متضمنا حزمة من الإصلاحات الدستورية والسياسية.<sup>2</sup>

المبحث الثاني: مظاهر الإصلاحات السياسية والدستورية على علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية.

بداية ما ينبغي الإشارة إليه أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي أوردها الدستور المغربي لسنة 2011 يمكن وصفها بأنها تأشيرة لتنظيم مختلف حركات المعارضة ولم نقل أحزاب المعارضة سواء أكانوا شيوعيون، إسلاميون، إشتراكيون لتعيد هذه الحركات حساباتها من جديد، نجد أن النظام قد قطع أسباب العداء بينه وبين هذه التيارات ومن خلال الإصلاح السياسي والدستوري منح تحررا سياسيا، الأمر الذي كان له الأثر على المشهد السياسي و الحزبي في المغرب، وجنب المملكة من رياح التغيير بالعنف مثل ما حدث في عدد من البلدان العربية، هذا التحرر السياسي أدى إلى الاندماج التلقائي للإسلاميين في السياسة الانتخابية وجعل من هذا الحزب أكبر حزب إسلامي قانوني.<sup>3</sup>

عقب تنصيب الحكومة وتشكيلها وفقا للدستور المغربي لسنة 2011 تضمنت الإصلاحات الدستورية الصادرة بموجب الظهير الشريف 29 جويلية 2011 إصلاحات تظهت في الجانبين الشكلي ومن ناحية المضمون والتي يمكن إيجاز مضامينها ضمن مطلبين يتعلق الأول بمظهر الإصلاحات على المؤسسة الملكية، والثاني على الحكومة، وقبل محاولة إبراز هذه المظاهر يتبين لنا أن الإصلاح الدستوري لسنة 2011 أخذ جانبيين مهمين وهما:

<sup>1</sup> أية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، من خلال

الموقع <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274> /<http://democraticac.de>

<sup>2</sup> صلاح خليل، مرجع سابق، ص3.

<sup>3</sup> أنورار بوخرص، "العنف السياسي في شمال إفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل " دراسة تحليلية عن مركز بروكجز، الدوحة، مركز بروكجز الدوحة،

فمن الناحية الشكلية: بحكم أنه أول تعديل دستوري منذ تولي الملك محمد السادس العرش سنة 1999 أعتبر كأول تعديل دستوري منذ سنة 1963.

02- إن هذا الدستور الجديد من صنع المغاربة و لأجلهم جميعا ، أعد من قبل خبراء وقانونيين عددهم (18) خبير وعلى رأسهم الفقيه الدستوري عبد اللطيف المنوني الذي عينه الملك لرئاسة الملك اللجنة الاستشارية لتعديل الدستور والى جانبه رئيس لجنة ألية لمتابعة عملها و على رأسها محمد المعتصم.

03- أن هذا الدستور يعتبر مزيجا بين الطريقة الفرانفوكونية والطريقة الأنجلوساكسونية في منهجية إعداده.

04- تضمن بعض سمات دساتير الدول الديمقراطية أهمها ربط المسؤولية بالمحاسبة ، تقوية المؤسسة التشريعية والتنفيذية، تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الفائز بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية.

05- تضمن هذا الدستور 14 باب و 180 فصل .

06- تم تقسيم الفصل 19 السابق الوارد في دستور 1996 والذي أثار كثيرا من الجدل حول صلاحيات الملك ، ليقسم الى فصلين في الدستور الجديد ليصبح الفصل 41،42 يحدد الأول الصلاحية الدينية للملك والثاني يحدد الصلاحية السياسية للملك وذلك لإزالة الخلط الوارد بين السلطتين الدينية والسياسية للملك.

07- تم التغاضي عن بعض المصطلحات المسببة للبس في دستور 1996 كمثال: شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمة ، أصبح في الدستور الجديد مايلي: شخص الملك لا تنتهك حرمة وللملك واجب التوقير والاحترام.

08- تم إستبدال: إسم الوزير الأول بإسم رئيس الحكومة.

09- القضاء بالسلطة القضائية، المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية.

ب- من ماحية المضمون: سننظر الى الدستور المغربي الجديد من خلال الفقرات التي أوردها الدستور المغربي في مسألة الصلاحيات والاختصاصات.

**المبحث الثاني: مظاهر الإصلاحات السياسية والدستورية على علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية**  
**المطلب الأول: مظاهر الإصلاحات السياسية والدستورية على المؤسسة الملكية :**

من الملاحظ انه من خلال الإصلاح الدستوري الوارد في دستور 2011، قد تم تقليص بعض اختصاصات وصلاحيات الملك بموجب الدستور الجديد لسنة 2011 بشكل واضح وتقوية السلطة التنفيذية والتي نحن بصدد تحديد علاقة هذه الأخيرة بالمؤسسة الملكية.

حيث ورد في الفصل 41 من الدستور والذي ينص على السلطة الدينية للملك بإعتباره أميراً للمؤمنين ورمز للدولة (عوض رمز الأمة كما جاء في دستور 1996).

أما الفصل 42 من الدستور الجديد والذي ينص على السلطة السياسية للملك باعتباره رئيس للدولة.

فرغم أن الوثيقة الدستورية للدستور المغربي لسنة 2011 تنص على أن نظام الحكم يقوم على نظام الملكية الدستورية، الديمقراطية، البرلمانية، الاجتماعية إلا أن واقع الحال يؤكد فعالية مؤسسة الملك على باقي المؤسسات. واستمرار تحكم الملك في توجيه مسار للسلطة التنفيذية، إضافة الى سلطات واختصاصات الملك سواء على الحكومة أو البرلمان، وهو عدم التصييص على قيود الملك الدستورية، وهذا ما يؤكد أن مسألة الإصلاح الدستوري يعتريه عيوب<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: مظاهر الإصلاحات السياسية والدستورية على الحكومة**

يرى محللون أن الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011 قد حققت جوانب عل الهيئة التنفيذية، فمن أبرز وأهم المظاهر التي طرأت يمكن إيجازها كما يلي:

- تم إلغاء منصب الوزير الأول وتعويضه برئيس الحكومة.
- مسؤولية تعيين الوزراء وإقالتهم من طرف رئيس الحكومة وكذلك تعيين الكتاب العامون، الولاة، ومدراء المؤسسات العمومية، وسفراء المملكة في الخارج، وكذا التعيين في الوظائف المدنية والسياسية كما جاء في الفصل 91 منه.
- حق حل البرلمان.

<sup>1</sup> صونيا غربية، مرجع سابق، ص106.

- تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي المتصدر لانتخابات مجلس النواب كما جاء في الفصل 47 من الدستور الجديد.

- أعضاء الحكومة مسئولون جنائيا أمام محاكم المملكة.

الدستور المغربي لسنة 2011 قد وسع من اختصاصات الحكومة ولذا نجد أن 60 بالمائة من صلاحيات الملك قد حولت للحكومة وشملت التدابير السياسية من مشاريع للقوانين، المراسيم و المراسيم التنظيمية وفي المعاهدات الدولية قبل عرضها على مجلس الوزراء، ولرئيس الحكومة له أن يقترح الوزراء من خلال مشروع مرسوم يعرضه للنظر في مجلس الوزراء، التعيينات في الوظائف المدنية والسامية، والكتاب العاميين ومديري الإدارات المركزية، رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، مديرو المدارس العليا... الخ، على أن يتضمن البرنامج الحكومي المصادق عليه من طرف البرلمان الخطوط العريضة التي تتوي الحكومة تجسيدها عمليا وهذا ما نجده معبر عليه منطوق الفصل 81 من دستور المغرب لسنة 2011 "بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه...".

المبحث الثالث: محددات علاقة الحكومة بمؤسسة الملك بعد الإصلاحات الدستورية (2011-2016).

أقرت التعديلات الدستورية الجديدة التي أقرها دستور 2011 التي أصبحت بموجبها الحكومة تتمتع بصلاحيات واسعة واختصاصات هذا من جهة، ومن جهة أخرى سمحت هذه التعديلات بتولي وتعيين الوزير الأول من الحزب السياسي المتصدر للانتخابات مجلس النواب الأمر الذي سمح بتولي حزب إسلامي معارض ووفقا للاستحقاق الانتخابي الذي جرى في نوفمبر 2011. وقد حدد البرنامج الحكومي ثلاث مرتكزات في وضع السياسات العامة أو تنفيذها وهي: العمل المندمج والمتكامل، المقاربة التشاركية، ربط المسؤولية بالمحاسبة.<sup>1</sup>

\*رئيس الحكومة: هو رئيس السلطة التنفيذية من خلال الباب الخامس تحدثت عن مؤسسة الحكومة مع غياب المؤسسة الملكية، وهذا يعني أن الملك يبقى محتفظا بصلاحيته بوظائفه التحكيمية والسيادية، تعمل الحكومة تحت سلطة رئيسها على تنفيذ البرنامج الحكومي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مركز دراسات الوحدة المغاربية، مرجع سابق

<sup>2</sup> سعد الدين العثماني وآخرون، تجربة الإصلاح الدستوري، (د ب ن)، منتدى العلاقات الدولية، ط1، 2015، ص25.

### المطلب الأول: الأسباب الكامنة لاستحقاق حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة

أفرزت الانتخابات البرلمانية بالمغرب نتائج غير مسبوقة، أبرزها تأكيد قوة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، ووضع معالم بداية تشكّل قطبية حزبية بينه وبين منافسه حزب الأصالة والمعاصرة، فضلاً عن تراجع قوة الأحزاب اليسارية سواء تعلق الأمر في انتخابات مجلس النواب 2011 أو في استحقاقات سنة 2016 يعطي مؤشرات التالية :

#### أ. تأكيد قوة حزب العدالة والتنمية

خلصت نتائج الانتخابات إلى تصدر بقوة حزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي؛ إذ حصل على 125 مقعداً من أصل 395 مقعداً في مجلس النواب، بحيث أضاف الحزب إلى رصيده 18 مقعداً مقارنة مع نتائج آخر انتخابات تشريعية جرت سنة 2011 .

وقد وطّد الحزب قوته في المدن الكبرى والمتوسطة التي كان يفوز فيها من قبل؛ ففي جهة الدار البيضاء، كبرى المدن المغربية، حصل على 16 مقعداً من أصل 26 مقعداً، وكان لافتاً أنه حصل في مدينة طنجة على ثلاثة مقاعد من خمسة بـ60 ألف صوت لأول مرة في تاريخ الانتخابات المغربية، أو على مقعدين في الدائرة الواحدة وهو مؤشر تكرر في 22 دائرة انتخابية، وحصل لأول مرة على مقعد واحد في 18 دائرة انتخابية قروية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد حزب العدالة والتنمية يميل تجاه المذهب الإعتدالي، ويتعاون مع الجماعات العلمانية ويتبنى التعددية.<sup>1</sup>

وبالنظر في مسيرة الحزب الانتخابية، يظهر بوضوح أن نتائجه ظلّت في تقدم مطّرد؛ حيث انتقل من 9 مقاعد سنة 1997، تاريخ أول دخول سياسي وانتخابي له (تأسس الحزب سنة 1996)، إلى 42 مقعداً سنة 2002، ثم إلى 46 في سنة 2007، ليففز بشكل لافت إلى 107 مقاعد سنة 2011، تزامناً مع موجة ثورات الربيع العربي .

ورغم أن فوز حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات كان قوياً، إلا أنه لم يكن مفاجئاً لعدة أسباب، منها:

#### أولاً : قوته التنظيمية.

<sup>1</sup> انوار بوخرص، "العنف السياسي في شمال افريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل"، دراسة تحليلية، الدوحة: مركز بروكسجز، رقم 03، يناير 2011، ص 29.

وثانياً : لأنه الحزب الوحيد الذي تدعمه وتسانده هيئات دعوية ومدنية ونقابية منظمة وفعالة في المجتمع.

وثالثاً : بسبب "الزعامة" التي يتميز بها أمينه العام، عبد الإله بنكيران، وقدراته التواصلية التي لا يضاهيه فيها أحد من السياسيين اليوم في المغرب.  
ثم رابعاً : نظافة يد وزرائه ومنتخبيه وقادته، على خلاف أحزاب أخرى اتسخت صورتها لدى الرأي العام بسبب قضايا الفساد.

وخامساً : بفعل غياب منافس جدي مستقل عن السلطة وحامل لبرنامج بديل .

لكن من المؤكد أن فوز حزب العدالة والتنمية كان صادماً لمنافسه، حزب الأصالة والمعاصرة، خصوصاً أن هذا الأخير أعلن خلال الحملة الانتخابية عن هدفه الحصول على المرتبة الأولى وتشكيل الحكومة المقبلة، ومن أجل ذلك عمل على تعبئة شاملة لكل قواه التنظيمية والمالية والإعلامية، كما تعبأت بجانبه قوى سياسية وإعلامية ونقابية ومالية وثقافية وجمعية، فضلاً عن اتهام رجال السلطة في وزارة الداخلية والأمن بدعمه ؛ حيث توالت التقارير التي تتحدث عن انخراطها إلى جانبه ضد حزب العدالة والتنمية، مستعملة جميع الوسائل الممكنة، بما فيها "الحرب الأخلاقية" ضد قياديه<sup>1</sup>.

وإذا كانت النتائج النهائية أكدت فوز حزب العدالة والتنمية بحوالي مليوني صوت من أصل نحو سبعة ملايين شاركوا في هذه الانتخابات (نسبة المشاركة 43%)، فإن الخلاصة التي ينطوي عليها ذلك تتمثل في صعود فاعل جديد في المشهد السياسي والانتخابي هو المواطن القادر على ترجيح كفة المتصارعين، والذي يتزايد تأثيره من انتخابات إلى أخرى، على حساب تأثير المال والسلطة، خاصة في المدن والأوساط شبه الحضرية .

<sup>1</sup> سعد الدين العثماني وآخرون، مرجع السابق، ص32-51

## المطلب الثاني: الواقع السياسي للعلاقة بالحكومة بالمؤسسة الملكية في المغرب (2011-2016)

أظهرت النتائج النهائية للانتخابات التشريعية هيمنة حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة على المشهد السياسي المغربي؛ مما دفع البعض إلى القول بأن تلك النتائج أسست لقطبية حزبية جديدة يغيب عنها اليسار، وهي فرضية تستند إلى المؤشرات التالية:

- أن الحزبين المتنافسين، أي حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة، قد حصلا لوحدهما على 227 مقعداً من مجموع 395 هم عدد أعضاء الغرفة الأولى لمجلس النواب، وهو ما يعادل 57 في المئة، في حين وُزِع باقي المقاعد، وعددها 168 مقعداً على 9 أحزاب سياسية نجحت في الحصول على مقاعد والولوج إلى مجلس النواب.

- الفارق الكبير بين الحزب الثاني (الأصالة والمعاصرة) في هذه الانتخابات والحزب الثالث (حزب الاستقلال)، والذي يُقدَّر بـ74 مقعداً؛ حيث حصل الاستقلال على 46 مقعداً فقط بعدما تراجع بـ14 مقعداً مقارنة مع نتائج انتخابات 2011. في حين حصل الحزب الرابع (التجمع الوطني للأحرار) على 37 مقعداً ثم بقية الأحزاب التي حصل بعضها على مقعدين فقط، كما الحال بالنسبة لفيدرالية اليسار الديمقراطي.

- أن انتخابات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2016 أخرجت حزب الاستقلال من "رقعة الكبار" لصالح القطبية الجديدة، بعدما كان في موقف انتخابي تنافسي طبقاً لنتائج الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت العام الماضي (4 سبتمبر/أيلول 2015)؛ حيث حلَّ في المرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد، قبل العدالة والتنمية في المرتبة الثالثة، وبعد الأصالة والمعاصرة الذي تبوأ المرتبة الأولى. وبفقدان حزب الاستقلال 14 مقعداً، يكون قد التحق بهذا "المنحى التراجعي" الذي سبقه إليه حزب الاتحاد الاشتراكي<sup>1</sup>.

لكن هناك مقاربة أخرى، تعتبر أن حزب الأصالة والمعاصرة، الذي حلَّ في المرتبة الثانية، غير قادر على منافسة حزب العدالة والتنمية من دون دعم وإسناد أجهزة في الدولة، وبالتالي تبدو القطبية الجديدة من هذه الزاوية "مصطنعة وغير حقيقية".

وقد عبّر عن هذا الموقف أساساً بعض الأحزاب السياسية التي خسرت هذه الانتخابات،

مثل: الاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية، ورأت فيه خطراً على التعددية والديمقراطية

<sup>1</sup> سعد الدين العثماني وآخرون، المرجع السابق، ص13.

## موقع اليسار :

يوصل اليسار انحداره حيث كشفت النتائج المعلنة أن المسار التراجعي في القوة الانتخابية لأحزاب اليسار لم يتوقف بعد. على سبيل المثال، فقد حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي تزعم اليسار المغربي منذ الاستقلال، 19 مقعداً بحيث تراجع من 39 مقعداً سنة 2011 إلى 20 مقعداً فقط في هذه الانتخابات. ودخل هذا الحزب في مسار تراجعي منذ سنة 2007 حيث حصل على 38 مقعداً وتبوأ المرتبة الخامسة، بعدما حصل سنة 2002 على المرتبة الأولى بـ54 مقعداً. ويفسر تراجعه بالمواقف والخيارات السياسية التي تبناها بعد أن انتزع القصر الملكي منه رئاسة الحكومة سنة 2002 من جهة، وبسبب الانقسامات الداخلية التي أضعفته من جهة ثانية؛ مما أدى إلى فقدانه منسوب القوة التي كان يتمتع بها طيلة تاريخه .

وينطبق الوضع نفسه على حزب التقدم والاشتراكية (شيوعي سابقاً) الذي حصل على 12 مقعداً في هذه الانتخابات، بتراجع قدره 6 مقاعد مقارنة مع نتائج 2011. وفوجئ هذا الحزب، وأنصاره كذلك، بالنتائج التي حصل عليها؛ لأن التوقعات كانت تشير إلى إمكانية أن يحصل على عدد يفوق 20 مقعداً، بسبب أدائه في الحكومة المنتهية ولايتها، وبالنظر إلى المواقف السياسية التي اتخذها وكان لها صدى أقوى في الوسط السياسي، فضلاً عن انحيازه منذ 2011 إلى جانب حزب العدالة والتنمية، ضد ما يصفونه بـ"التحكُّم" (في دول أخرى يُستعمل مفهوم "الدولة العميقة") الذي يعد حزب الأصالة والمعاصرة، حسبهم، واجهته الحزبية فقط. ولم تقلت فيدرالية اليسار الديمقراطي (مكونة من ثلاثة أحزاب: الاشتراكي الموحد، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، حزب المؤتمر الاتحادي) من تيار المسار التراجعي والانحداري؛ إذ لم تحصد الأحزاب الثلاثة المكوّنة لها سوى مقعدين. ولم تشارك الفيدرالية، خصوصاً حزب الاشتراكي الموحد، في انتخابات 2011 حتى يمكن المقارنة معها، بسبب مقاطعتها التصويت لدستور 2011 ثم قاطعت الانتخابات كذلك، لكنها تراجعت عن خيار المقاطعة على اعتبار أنه اختيار من هو "عاجز عن المواجهة" .

ورغم الهزيمة القاسية لفيدرالية اليسار الديمقراطي، خصوصاً عدم فوز نبيلة منيب، الأمينة العامة لحزب الاشتراكي الموحد، على رأس اللائحة الوطنية المخصصة للنساء والشباب، إلا أن بعض الباحثين اعتبر أن الإقبال الذي سجّله محاضر التصويت في المدن كشف عن "إقبال مديني"

على الصوت اليساري، ينطوي على "رسالة أمل"، تحتاج إلى من يلتقطها ويحوّلها إلى "مشروع سياسي طموح .

### من نتائج هذه الانتخابات:

#### 01-دفع الأحزاب إلى التحالف

من النتائج النهائية لهذه الانتخابات التي ستكون أحد عوامل عقلنة وهيكلية المشهد السياسي، دفع الأحزاب السياسية الخاسرة إلى التحالف. المؤشر البارز الذي ظهر خلال أقل من أسبوع يتمثل في إعلان حزب الاتحاد الدستوري (27 مقعداً) وحزب التجمع الوطني للأحرار (37 مقعداً) الشروع في خطوات للتنسيق والتقارب من أجل تشكيل فريق برلماني موحد، في أفق التحالف بينهما<sup>1</sup>.

وبغض النظر عن خلفيات هذه الخطوة، التي قد تكون مرتبطة بتقوية الموقع التفاوضي لحزب التجمع الوطني للأحرار تجاه رئيس الحكومة المعين، عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلا أن الأحزاب المنهزمة بدأت تستشعر أهمية التحالف فيما بينها، حتى لا تختفي من الساحة السياسية، إذا ما أصبحت القطبية الحزبية تهيكلاً فعلاً المشهد السياسي على المدى المتوسط والبعيد .

فكانت من نتائج انتخابات 7 أكتوبر بالمغرب، في السياق السياسي الوطني والإقليمي والدولي، فرصة جيدة لقياس مدى الالتزام بالاختيار الديمقراطي الذي تم التنصيص عليه في دستور 2011 كأحد الثوابت الوطنية إلى جانب الإسلام والوحدة الترابية، وقياس مدى احترام الإرادة الشعبية كذلك. ورغم طابع التوتر العنيف، أحياناً، الذي ميّز هذه الانتخابات، فإن تحليل مسار العملية الانتخابية ككل إلى أن تم تعيين الأمين العام للحزب الفائزة، عبد الإله بنكيران، لولاية ثانية على رأس الحكومة المقبلة، يُفضي إلى خلاصة رئيسية تؤكد تقدم التطور المؤسساتي، أبرز مؤشرات احترام مبدأ دورية الانتخاب، والامتثال للإرادة العامة للناخبين في تعيين رئيس الحكومة .

لقد نظمت السلطات الانتخابات في آجالها الدستورية المحددة في خمس سنوات، تحت الإشراف السياسي لسلطة رئيس الحكومة المنتخب، وبإشراف تقني لوزارة الداخلية من جهة، ووزارة

<sup>1</sup> سعد الدين العثماني وآخرون، المرجع السابق،.

العدل والحريات من جهة أخرى. ورغم الاستقطاب الذي طبع مسار الإعداد بين حزب العدالة والتنمية وخصومه من أحزاب المعارضة، وأسهمت فيه قوى سياسية ونقابية ومدنية ومالية انخرطت في حملة انتخابية مفتوحة منذ أربعة أشهر قبل الحملة الانتخابية ضد حزب العدالة والتنمية، إلا أن الصراع السياسي والانتخابي بقي في إطاره السلمي على الأقل. كما بيّنت النتائج أن التنافس الانتخابي كان مفتوحاً نسبياً، وليس مغلقاً ومحسوماً سلفاً. وهو تنافس تعددي تم بين نحو 30 حزباً سياسياً<sup>1</sup>، رغم أن المواجهة الأساس تمت بين حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة. وقد رفع الحزب الأول شعار "مواصلة الإصلاحات" وخلق استقطاب على أساس الديمقراطية ضد التسلط، وبالتالي العمل من أجل توسيع المجال السياسي وإنجاز تغييرات هيكلية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، في حين رفع حزب الأصالة والمعاصرة شعار "التغيير الآن" ودفع باتجاه خلق استقطاب على أساس أيديولوجي، حادثة في مواجهة الأصولية، مع إرجاء قضايا الديمقراطية ومحاربة الفساد إلى وقت لاحق. على هذا الأساس، منح الناخب الأولوية للنقاش السياسي على حساب البرامج الانتخابية والسياسات العمومية. وجاء النتائج النهائية للانتخابات متطابقة مع هذا التصور؛ إذ كشفت أن الناخب المغربي منح صوته على أساس العمل من أجل توسيع المجال الديمقراطي أولاً، دون أن يعني ذلك إهمال نتائج السياسات العمومية وأثرها المباشر على المواطن الذي يعاني من وضع اقتصادي واجتماعي هش .

وبعد ظهور النتائج، مارست الجهات الخاسرة بعد إعلان نتائج انتخابات 7 أكتوبر/تشرين الأول ضغوطاً كبيرة من أجل عدم احترام روح الفصل 47 من دستور 2011، والذي يلزم الملك، بصفته رئيساً للدولة، بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الفائز (العدالة والتنمية) في الانتخابات، وركزت تلك الضغوط على إبعاد بنكيران كشخص لصالح قيادي آخر من نفس الحزب، ثم العمل على إفشال الحزب الأول في تشكيل الحكومة ومن ثم المرور إلى الحزب الثاني الذي هو الأصالة والمعاصرة .

ورغم تلك الضغوط التي أسهم فيها الإعلام الرسمي كذلك، فإن المؤسسة الملكية اختارت تعيين رئيس الحزب الفائز رئيساً للحكومة المقبلة، في احترام دقيق لنص وروح الدستور ومبادئه العامة، وتماشياً مع نتائج الاختيار الشعبي الحر. وهي خطوة متقدمة ولا يُستهان بها في السياق

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 14-17 .

الإقليمي والجهوي غير المستقر، أن يقدم حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية أمينه العام للمرة الثانية أمام الامتحان الانتخابي، ويحقق الفوز بفارق كبير من الأصوات والمقاعد، دون أن تقع أية ارتدادات، بل إن الملك زكى الاختيار الشعبي وصادق على رئيس الحكومة المقترح شعبياً .

تكمن أهمية الانتخابات الديمقراطية في تمكين الشعب من اختيار من يحكمه وفقاً للقوانين المتفق عليها، وعدم التلاعب بإرادته العامة سواء بالتزوير أو الغش والتدليس، أو الانقلاب على نتائجها بالقوة، ويبدو أن هذا الرهان أصبح مكتسباً حقيقياً في المغرب، وغير قابل للتشكيك أو التراجع عنه. كما أن احترام الفاعلين السياسيين للنتائج وعدم تقديم أي طعن سياسي فيها أعطى العملية الانتخابية مصداقية أكبر؛ مما من شأنه أن يدفع الناخبين إلى مشاركة أكبر في المستقبل، ويؤسس لانتخابات قادرة على صنع التغيير السياسي في المغرب.

من خلال ما سبق ذكره تتجلى مظاهر التداخل بين الحكومة ومؤسسة الملك في إطار حدود الصلاحيات والاختصاصات والتي نحاول إدراج مظاهر التداخل و التفاعل نوردها :

01- **فيما يخص مسألة تعيين رئيس الحكومة:**<sup>1</sup> يعين الملك رئيس الحكومة وأعضائها بناء على إقتراح رئيس الحكومة، ويعد تعيين رئيس الحكومة إحدى صلاحيات الملك الدستورية لأن ذلك يفترض أن يكون لإختياراً شخصياً من قبل الحزب الفائز في الانتخابات و المتصدر للقائمة ، وهذا التفسير يقتضي أن رئيس الدولة مرغم على اختيار زعيم الحزب الذي يفوز في الانتخابات، وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن الملك محمد السادس قد عين رئيس الحكومة خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة (عبد الإله بن كيران) أمين عام حزب العدالة و التنمية والذي فاز بالأغلبية في انتخابات 25 نوفمبر 2011،

ويعين الملك رئيس الحكومة بواسطة ظهير يوقع عليه بمفرده (تنص الفقرة الأولى من الفصل 47 على أن "لا سلطة أخرى توقع بالعطف على التعيين"، في إسبانيا يوقع رئيس الكونغرس بالعطف على تعيين الملك لرئيس الحكومة ولا يفرض الفصل 47 أي موعد لذلك.

- ويتوقف على الملك إتخاذ القرار بشأن ما يترأثيه الأنسب .
- يتصرف الملك عادة من دون مهلة زمنية محددة.
- يؤدي رئيس الحكومة القسم بعد تعيينه القسم أمام الملك وهو ما لا ينص الدستور عليه.

<sup>1</sup> احمد مدني، وأخزون، مرجع سابق، ص 38.

- ان تعيين الملك لرئيس الحكومة لا يكفي لمنحه كامل مسؤولية المنصب وهو ليس خاضعا صراحة لتصويت البرلمان.

02- **استقالة رئيس الحكومة:** ترتبط استقالة رئيس الحكومة بحالة عدم منح الثقة للبرنامج السياسي للحكومة (فصل 88)، أو تصريح يدل به في موضوع السياسة عامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه (الفصل 102) أو اعتماد ملتزم الرقابة (الفصل 105)، ويمكن للاستقالة أن تكون طوعية أيضا، ولكن هذا لا يعني أنها نابعة عن رغبة شخصية ولا يمكن تشكيل حكومة جديدة إلا في حالة استقالة الحكومة السابقة (يشكلها رئيس الحكومة نفسا أحيانا)، وبغض النظر عن أهميتها فإن التغييرات أو التبديلات التي تحدث من دون استقالة رئيس الحكومة هي ببساطة هي جزء تعديلات حكومية، وحتى عندما تكون الاستقالة قصرية فالملك وحده قادر على أن يعفي الحكومة من مهامها بموجب الفقرة 02 من الفصل 47 وطالما لم يفعل ذلك (بموجب ظهير من دون التوقيع عطا) تظل الحكومة على رأس عملها وإذا قدم ريس الحكومة استقالته، تقتصر مهام الحكومة على تصريف الشؤون الاعتيادية للدولة (تصريف الأعمال)، ويبدو أن المفهوم غامض جدا إضافة الى دستور جديد يستبعد إمكانية اتخاذ مبادرات خاصة غير تلك التي تقتضيها الظروف موضوعيا.

لدى ظل بوسع رئيس الحكومة عباس الفاسي على الرغم من استقالته في 28/12/2011 موافقة على مسودة مرسوم بشأن تخصيص الأموال من أجل تأدية الخدمات العامة و المهام الأخرى ولكن هذا المفهوم لتصريف الأعمال لا ينطبق على كافة المهام التنفيذية، فذلك لا يكون دون تعيين الملك لأشخاص في مناصب تتطلب عادة إقترح من رئيس الحكومة (السفراء مثلا) وأن تقع ضمن صلاحيته عمداء الجامعات مثلا.

أما **الإستقالة الطوعية** فقد تكون نابعة عن إرادة ذاتية أو تنفيذية لأمر مفروض فليس في المغرب نص يجبر رئيس الحكومة على الاستقالة في أعقاب الانتخابات البرلمانية كما هي الحال في إسبانيا. وحتى الآن لا يوجد أي رئيس للوزراء استقال طوعا في تاريخ المغرب، وفي الحالات الأخرى تكون بطلب من الملك .

## 03- أعضاء الحكومة الآخرون :

يجري تعيين الوزراء الآخريين بحدود معينة عبر قرار مشترك بين الملك ورئيس الحكومة، ولكن هذا لا يعني أن رئيس الحكومة يقدم للملك لائحة بأسماء وزراء ليصادق عليه تلقائيا. وأثناء تشكيل الحكومة الحالية مؤخرا تناقلت الصحف المغربية خبر اعتراض القصر على عدد من المرشحين المقترحين من رئيس الحكومة الجديد.

وتعود سلطة إعفاء وزير أو عدة وزراء من الحكومة من مناصبهم الى الملك ورئيس الحكومة، وأما ما يتعلق بالتعيينات فإن الملك يعين أعضاء الحكومة بناء على اقتراح رئيس الحكومة ولا يحدد الدستور عدد وزارات الحكومة ولا المعايير التي تتطلب استحداث حقيبة وزارية جديدة، وبالمقارنة مع دساتير أخرى.

ان تاريخ المغرب الدستوري لم يحدد عدد أعضاء الحكومة وعليه لم يكن ثابتا، ويحدد الظهير المتعلق بالتعيينات نسقا برتكوليا بين الوزراء المتساويين قانونا. ولكن مبدأ الزمالة يجب أن لا يخفي واقع وجود هرمية معينة بين الوزراء و التمييز الموجود في الدستور بين الوزراء ووزراء الدولة و أعضاء الحكومة يعني أن عضو الحكومة لا يمكن أن يكون وزيرا على الأقل من جهة اللقب ، وعمليا هناك أيضا معاونو وزراء قد يكون مناصبهم حسب الحالة أقرب الى منصب وزير الدولة مما هو الى منصب وزير (بكامل الصلاحيات) ، ولقب وزير الدولة - هناك واحد فقط في الحكومة الحالية (لقب فخري أساسا ) ويفترن بحضور شكلي وبذلك يعين معاوني الوزراء الى جانب اما رئيس الحكومة أو الوزير ويتبع وزير الدولة وزير ما إلا اذا عين على رأس دائرة وزارية بالموازنة خاصة بها عندئذ تعتبر الدائرة مستقلة وفقا للفصل 48 فإن وزراء الدولة ليسوا أعضاء في مجلس الوزراء، كما أن هيكله الحكومة ليست ثابتة وغالبا ما تتغير أسماء الوزارات.

**05 الاستقالة أو الإقالة:** نظريا يمكن لأي عضو من أعضاء الحكومة أن يستقيل فهذا القرار يعد شخصي ، ويمكن رفضه بمشيئة السلطات الأخرى ، وحرية الاستقالة من الناحية النظرية أيضا هي نتيجة طبيعية لمبدأ التضامن الحكومي ، فالوزير الذي يشعر بأنه عاجز عن تأييد قرار ما يمكن أن يغادر الحكومة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> السموني خالد الشرقاوي ، المرجع السابق، ص 25.

ولكن طالما أنه في منصبه فعليه أن يظهر تضامنه مع الخطوات التي يتخذها زملاؤه، وأن لم يكونوا من خطه السياسي، أما من الناحية العملية ينظر الى الاستقالة بوصفها تصرفا فضا (تمرد) تجاه الملك، وحالات الاستقالة الوحيدة المعروفة و الوحيدة و التي كانت جزءا مما يعرف "الاستقالات المدبرة و التي تحظى بموافقة الملك".

• أما الإقالة : فبإمكان الملك وبعد استشارة رئيس الحكومة أن يعفي عضوا أو أكثر من الحكومة من مهامه ويخول هذا الحق للملك بأن يتدخل في تشكيل الحكومة ، وبإمكان رئيس الحكومة أيضا أن يطلب من الملك إنهاء تعيين عضو أو أكثر من الحكومة إما بمبادرة منه أو جراء استقالة فردية أو جماعية.

#### 06- رئاسة المجلس الوزاري:<sup>1</sup>

يجب التمييز بين مجلين "مجلس الحكومة" و "مجلس الوزراء" فالأول يكون برئاسة رئيس الحكومة، بينما الثاني فيلنتم برئاسة الملك وانعقاده يكون بمبادرة من الملك أو بطلب من رئيس الحكومة، ولكن رئيس الحكومة لا يحل محل الملك في المجلس الوزاري إلا في حالة تفويض من الملك واستنادا إلى جدول أعمال محدد، ويتألف المجلس الوزاري من رئيس الحكومة والوزراء، وبموجب الدستور الجديد لا يشارك وزير الدولة من حيث المبدأ في المجلس الوزاري، كما يمكن في المجلس الوزاري أن يحضره مستشاري الملك أو أي شخص مفيد يراه الملك مناسب، كما لا يجوز التصويت في المجلس الوزاري نظرا لأنه يحضره الملك ولا تفرض عليه أية أصوات .

يتضح من المجلس الوزاري أن الملك يتمتع بصلاحيات تحديد جدول الأعمال عقب إعداده له من قبل الأمين العام للحكومة المسؤول عن تنظيم الاجتماعات لأمانة العامة للحكومة، والمجلس الحكومي (وفقا للظهير الصادر في 10/12/1955 ) من خلال التحليل الدستوري الذي أورده فصول الدستور المغربي لسنة 2011، وخلافا عن سابقه من الدساتير السالفة، وبالنظر الى الظروف المكانية والزمانية التي جيئت به يمكن أن يحقق لنا النتائج التالية:

• أنه اعتبر كدستور مهم كرس انتقال نوعي في طبيعة الملكية من ملكية رئاسية إلى برلمانية.

<sup>1</sup> يلوح رشيد، "خطاب التغيير في المغرب"، معهد الدوحة: لمركز العربي للدراسات والأبحاث، أكتوبر 2011. ص 53.

. تمكن حزب العدالة والتنمية كحزب إسلامي فاعل وطارئ في المشهد الحكومي، حين حصد غالبية الأصوات وبالتالي المقاعد وشرعية ومشروعية التمثيل(217/ 395).

. منذ إستقلال المغرب 1956 تعتبر أول حكومة يقودها إسلاميون وهي سابقة في التاريخ الساسي المغربي، كنتيجة للإصلاحات السياسية والدستورية التي جاءت بها المراجعة الدستورية. والتي عرفت بحكومة بن كيران من 03 جانفي 2012 إلى غاية 09 أكتوبر 2013 لفترة سنة و 279 يوم،

.تشكيل الحكومة عرف خروقات حسب المتبعين كنتجة للتعصب السياسي ولحساب تصفية حسابات سياسية وإيديولوجية عطلت تشكيل الحكومة، كان من نتائجها تدخل مؤسسة الملك بإنهاء حالة الإنسداد السياسي وتقرر تشكيل الحكومة المغربية لاحقا.

فمسألة الحكومة والملك حسب تصريح رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران في قناة فرانس 24، أدلى به على هامش الملتقى الدولي للديمقراطية بستراسبورغ، نفى خلالها وقاطعا كلمة التعايش بين حكومته أي الحكومة بقيادة عبد الإله بن كيران والملك المغربي قائلا: "في المغرب..الملك هو رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، وأنا رئيس الحكومة، لذلك هو رئيسي، لذا يجب إيقاف التفكير في مسألة التعايش، لأن الأمر محسوم بالقانون وأنا من صلاحياتي.... "

الختامة

من خلال موضوع الإصلاحات الدستورية والسياسية التي أقرها الدستور المغربي الجديد الصادر في 2011 عقب سنة 2011 والذي تميز بإقرار المراجعة الدستورية ينبغي أن تتجسد في صورة النظام البرلماني من جانب العلاقة بين مؤسسة الملك ومؤسسة الحكومة أي العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الحكومة في النقاط والتي يجب أن تطبع علاقات جديدة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- مواصلة تبعية مؤسسة الحكومة للمؤسسة الملكية طبقا للنصوص الدستورية، وبالتالي تأكيد لسمو المؤسسة الملكية في قمة الجهاز التنفيذي في الدولة بصفتها المشرف.  
- أن الملك يباشر مهامه المتمثل في الإشراف على المؤسسات العمومية.  
- تحمل الحكومة مسؤوليتها أمام البرلمان في إدارتها للجهاز التنفيذي ورسم السياسات العامة وتنفيذها.

- اختيار مرشحين لشغل حقائب وزارية وإقضاء أخرى يعتبر قوة في يد الملك في تدبير نتائج الانتخابات هذا من الناحية العضوية.

- تحكم الملك في الوزارات الإستراتيجية (الأمن، الدفاع، الأوقاف و الشؤون الإسلامية) ذات ولاء الملكي هذا من الناحية الموضوعية.

ورغم أن الصلاحيات الدستورية الموسعة للملك المغربي وسموه فوق السلطات وبالرغم من تعديل الجزئي في مضامينها، و التي حسبت على المملكة المغربية على أنها قفزة لا خطوة نوعية في مجال الإصلاحات السياسية والدستورية تتجه نحو التأسيس لمبدأ الحكم الرشيد إلا أن الممارسة الواقعية تؤكد أن المؤسسة الملكية ظلت تسمو فوق السلطات والمتحكم والراعي في النظام السياسي المغربي، صحيح أن المراجعة الدستورية لسنة 2011 نقلت شكليا النظام من ملكية رئاسية إلى ملكية برلمانية مكنت للممارسة الحزبية فرصة للتنافس، أرست لمعالم ديمقراطية تشاركية غير مكتملة الاركان نظرا لتغول النص الدستوري بالصلاحيات الغير مقيدة للملك هذا من جهة، من جهة أخرى مسألة تراتبية السلطة والعلاقة بين المؤسسات نجد أن الحكومة بين فكي سلطتين أو مؤسستين البرلمان ومؤسسة الملك، بل للملك على جميع الهيئات والمؤسسات فهي بذلك تحتل المركز المحدود من كل هذا ، وخلصنا في الأخير إلا أن المشكل يكمن في حد ذاته مشكل النص الدستوري والوثيقة الدستورية وإعدادها فهي بحاجة إلى إعادة صياغة في حدود صلاحيات المؤسسات التنفيذية بما لا يكتنفه غموض، صحيح تضلع الحكومة بصلاحيات من خلال تقوية مركز الوزير الأول وتمكين

الجهاز الحكومي كسلطة تنفيذية وتنظيمية من تفويض الصلاحيات والاختصاصات والتي تطرقنا إليها سلفاً، وهذا ما يعني جانب التعاون الوثيق بين المؤسسة الملكية والحكومة في العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الحكومة، ومن جانب آخر تكريس التبعية للسلطة الملكية، فعلى الرغم من الاستحقاقات المسجلة بموجب دستور 2011 إلا أن المختصين الدستوريين والقانونيين ورجال السياسة اعتبروا التجربة الإصلاحية الدستورية لا تخرج عن مجرد تنسيق للنظام السياسي القائم. والعلاقة بين الملك والحكومة، وعلاقة مجلس الحكومة بالمجلس الوزاري من جهة أخرى تتميز بتدشين تقاليد جديدة بين المؤسستين مطبوعة بالتعاون والتفاهم، هذا التعاون يتم على معيار واضح هو: النظام البرلماني الذي يباشر فيه الملك مجموعة من المهام المرتبطة بوظيفة التحكيم، والإشراف العام على السير العادي للمؤسسات الدولة، بينما تقوم الحكومة بممارسة سلطتها التنفيذية الكاملة فيما يتعلق بتحديد السياسة العامة للدولة، وبالمقابل تتحمل مسؤوليتها الكاملة أمام البرلمان، وعليه فإن مسألة تعيين رئيس الحكومة ونتائج الانتخابات التشريعية لمجلس النواب، إستناداً لقاعدة ربط المسؤولية العمومية بالمحاسبة من جهة، وتقوية سلطة رئيس الحكومة من جهة أخرى على مجلس الوزراء بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية، ووضع حد للازدواجية القائلة بين بين المؤسستين الملك والحكومة، وهكذا فإن رئيس الحكومة بمقتضى التعديلات الجديدة هو رئيس السلطة التنفيذية ويتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة، وعلى الإدارة العمومية، ويتولى قيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، كما يوقع على الاعمال الملكية بالعطف طبقاً لما يحدده الدستور، حتى يتحمل رئيس الحكومة مسؤوليته الكاملة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية. وفقاً لدستور 2011 فإن السلطة التنفيذية تمارسها الحكومة وتعمل هذه الأخيرة على تنفيذ القوانين وتعمل تحت تصرف رئيسها، وهذا ما يؤكد هيمنة الملك على الحكومة .

أولاً- المصادر

الداستير:

01- المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.11.91. صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)

ثانياً- المراجع

الكتب

باللغة العربية

1. السرحاني خالد، المؤسسة التشريعية في المغرب، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997.
2. المغروبي محمد مدني وآخرون، دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011، السويد : المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات 2012.
3. العثماني سعد الدين، ومجموع باحثين، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، منتدى العلاقات العربية و الدولية. ط1. قطر: دار الكتب القطرية 2015.
4. بلقزيز عبدالله، أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998
5. ديدان مولود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار البيضاء:الجزائ،(د.س.ن).
6. سرور أحمد فتحي، منهج الإصلاح الدستوري، القاهرة:مطبعة الشعب، 2006.
7. نعمة إسماعيل عصام، دساتير الدول المغاربية. مصر: منشورات دار الحلبي الحقوقية، 2008.
8. نصر مهنا محمد، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: الإزريطية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

ثانيا : الكتب بالاجنبية:

S.Huntington; **Political order in changing societies.** New havencom-Yole university press; 1968

الرسائل والمذكرات .

1. غربية صونيا، الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية: دراسة للنظام السياسي الملكي المغربي، دراسة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، جامعة بسكرة، 2015.

2. صوص أحمد نبيل أحمد ، الاستجواب في النظام البرلماني إشراف غازي دويكات، دراسة مقارنة فلسطين مصر، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. 2007..

3. كياس عبد النبي، "توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي"، دراسة مكملة لنيل أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الملك محمد الخامس، الرباط: أكادال، 2010-2011 .

#### الدراسات الغير منشورة

جراية الصادق، "المقاربات والمداخل النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة"، (محاضرات غير منشورة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد، جامعة حمة لخضر-الوادي، قسم العلوم السياسية، 2015/2016.

#### المقالات

1. السموني خالد الشراوي، "الإشكالية الدستورية المتعلقة بالوزير الأول والوزراء"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 47.

2. الإدريسي رشيد، "التحول الديمقراطي في المغرب- نحو معالجة مؤسساتية لحقوق الإنسان"، مجلة المغرب الموحد، العدد 11، فيفري، 2001.

3. النويضي عبد العزيز، "الإصلاح الدستوري في المملكة المغربية- القضايا الأساسية"، (د،م،ن)، (د،س،ن).

4. بوخراس أنوار، "العنف السياسي في شمال إفريقيا-مصاعب التحرر غير المكتمل"، دراسة تحليلية، الدوحة: مركز بروكنجز، (د،س،ن)

5. جنداري إدريس، "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة" معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فبراير 2012.

6. خضير محمد، "حركة 20 فبراير المغربية-الشباب يثورون والإسلاميون ينتفضون"، مجلة معركة الدساتير، العدد 02، (د،س،ن).

7. خليل صلاح، "الإصلاح الدستوري في المغرب..الدوافع والقضايا، مجلة الحوار المتمدن، (د،س،ن)

8. صايل علي سلمان، "النظام السياسي في المملكة المغربية-قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية"، مجلة دراسات دولية، العدد 53. (د، س، ن)
9. مالكي محمد، "المغرب وإشكالية توزيع السلطة"، مجلة الديمقراطية، العدد 22، (د، س، ن)
10. يلوح رشيد، "خطاب التغيير في المغرب"، معهد الدوحة: لمركز العربي للدراسات والأبحاث، أكتوبر 2011.
11. سطي عبد الله، "الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب"، مقال للكاتب المغربي منشور ص 71، ص 72 الرابط: abd\_alilah\_sati\_SIYASEYYA\_49-50 .FINAL.indd-6.pdf
12. مناصر ماركسي، "حول الإصلاح الدستوري و السياسي في دول المغرب الكبير"، كنعان النشرة الإلكترونية متحصل عليه من <http://www.kannanonline.org/articles/00703pdf>.
- رابعا: المواقع الإلكترونية:

1. هند عروب، "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، دار الأمان: دم ن، دس ن، ص 14 متحصل عليه عبر الرابط من خلال مجلة الحوار المتمدن: <http://m.ahewar.org>
2. نويري محمد، "النظام السياسي المغربي-مقاربة مؤسسية قانونية"، مجلة الحوار المتمدن، صادرة بتاريخ 2010/03/05 أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/02 عبر الرابط: <http://m.ahewar.org>.
3. سلامة معتز، "مجلة الديمقراطية"، العدد 57، الصادر 2014/12/31 أطلع عليه بتاريخ 2017/05/14 الساعة 00:13 عبر الرابط التالي: <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/Distribution.aspx>
- عبد السلام أية يوسف، "أسباب قيام الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، من خلال الموقع <http://democraticac.de>
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274474>
4. موقع المملكة المغربية وحودها من خلال الموقع <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=698>

# الفهرس

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
/	الإهداء.....
/	شكر وعرهان.....
1	مقدمة.....
7	الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسة الملكية والحكومة في المغرب
07	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المغرب
07	المطلب الأول: التعريف بالمملكة المغربية
08	المطلب الثاني: المراحل الكبرى لبناء المملكة المغربية
12	المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في المغرب
12	المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي
13	المطلب الثاني: النظام السياسي في المغرب
16	المبحث الثالث: المؤسسات التنفيذية الرسمية في المغرب
16	المبحث الأول: المؤسسة الملكية
20	المبحث الثاني: الحكومة في المغرب
22	المبحث الرابع: المؤسسة الملكية والحكومة في المغرب قراءة كرنولوجية
22	المطلب الأول: المكانة السياسية والدستورية للمؤسسة الملكية
26	المطلب الثاني: المكانة السياسية والدستورية للحكومة المغربية
34	الفصل الثاني: أثر الإصلاحات السياسية والدستورية على علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية (2011-2016)
34	المبحث الأول: الإصلاحات السياسية و الدستورية لسنة 2011
34	المطلب الأول : مبررات الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011
40	المطلب الثاني : مضمون الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 2011
44	المبحث الثاني : مظاهر الإصلاحات السياسية والدستورية على علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية

44	المطلب الأول: : مظاهر الإصلاحات السياسية والدستورية على المؤسسة الملكية
45	المطلب الثاني: : مظاهر الإصلاحات السياسية والدستورية على الحكومة
46	المبحث الثالث: محددات علاقة الحكومة بمؤسسة الملك بعد الإصلاحات الدستورية(2011-2016)
46	المطلب الأول : الأسباب الكامنة لاستحقاق حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة
50	المطلب الثاني : الواقع السياسي لعلاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية في المغرب(2011-2016)
58	خاتمة
60	الخاتمة
60	قائمة المراجع
63	الفهرس